

الطاهر سعود | Tahar Saoud*

الجزائر: تجربة ربع قرن في مكافحة الإرهاب

رصد تاريخي ومحاولة في نقد التجربة

A Quarter-Century of Algerian Counter-Terrorism

A Historical Analysis

ترجم هذه الدراسة الاشتغال بالتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بوصفها إحدى التجارب العربية والدولية في التصدي لهذه الظاهرة. وتركز على ثلاثة أبعاد رئيسية في قراءة هذه التجربة؛ بعد تاريخي استهدف رصد المراحل المفصلية للتجربة وتتبعها مع محاولة تقديم تصور تحقيقي يعكس سيرورة تطورها؛ وبعد ثانٍ اهتم بمتابعة الاستراتيجيات الرئيسية التي جرى توظيفها في مواجهة الإرهاب، وهي استراتيجيات متنوعة، بيد أنها تهتم أساساً باستراتيجيات المواجهة الأمنية – العسكرية، ثم الاحتواء السياسي، والتدبير الاقتصادي. وتنتهي في محور أخير إلى الخلاصات و"العبرة" التي يمكن استخلاصها من المنوال الجزائري في التصدي لآفة الإرهاب، دون أن يمنع ذلك من الوقوف على بعض ثغرات هذه التجربة وأخطائها.

كلمات مفتاحية: الجزائر، مكافحة الإرهاب، الجماعات الإسلامية.

This paper examines the Algerian counter-terror experience as part of the global attempt to confront this phenomenon. It focuses on three focal points: The first is a historical dimension, which details relevant turning points, while presenting a periodization that reflects the process of its development. The second part documents on the main strategies utilized in countering terrorism, focusing on the security-military confrontation, the politics of containment, and economic measures. The third part draws some conclusions about the Algerian approach and the lessons that can be learned for counter-terror, while bearing in mind the mistakes that have been made.



Keywords: Algeria, Countering Terrorism, Islamist Groups.

* أستاذ علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد مين دباغين سطيف 2، الجزائر.

Professor of Sociology, Faculty of Social and Human Sciences, University Mohamed Lamine Debaghine -Setif 2, Algeria.

Email: tahar.saoud73@yahoo.fr

يدل هذا على شخّ ما نعثر عليه من الأعمال العلمية العامة والمتخصصة التي كُتبت حول التجربة، وكذا لدى البحث عن وثائق أو أعمال صادرة عن الجهات الرسمية ذات الصلة بالموضوع (وزارات، إدارات ذات صلة ... إلخ). وهو ما يدعو إلى الاشتغال بالموضوع - التجربة، لتقديم محاولة بحثية ترسم صورة، ولو أولية، عن هذه التجربة التي كثر الحديث عنها وقُلّ التدوين بشأنها.

وتأسيساً على ذلك، فإن الإشكالية العامة التي تتمحور حولها هذه المحاولة البحثية تنطلق من هذا المسوّغ بالأساس؛ حيث تروم الحفر في التجربة الجزائرية في التصدي للإرهاب، والوقوف على تطوراتها وتمفصلاتها التاريخية من خلال متابعتها بوصفها حدثاً تاريخياً. ويمكن تلخيص بؤرة اشتغال هذه المحاولة في مساءلتها لثلاثة متغيرات رئيسة نعتقد أنها كفيلة بإمدادنا بصورة و/أو رؤية كلية بخصوص التجربة، وهذه المتغيرات تحديداً: المراحل، والاستراتيجيات، والاستخلاصات العامة.

بناءً عليه، فمدار الإشكالية محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة المحورية:

- ما المراحل المفصلية التي مرت بها تجربة مكافحة الإرهاب في الجزائر؟
- ما الاستراتيجيات التي وُظفت في مواجهة الإرهاب في التجربة الجزائرية؟
- ما العبرة⁽⁴⁾ التي يمكن أن تتيحها لنا القراءة التبعية والنقدية للتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب؟

أولاً: الإرهاب والظاهرة الإرهابية في الجزائر: توطئة تاريخية

ينبغي لنا أن نشير، بدايةً، إلى أنّ التجربة الجزائرية في التصدي لظاهرة الإرهاب لم تولد ولادة مكتملة، ولم تكن تجربة ناضجة منذ بدايتها، بل ظلت تتطور تدريجياً مستفيدة من نجاحاتها ومن عثراتها وأخطائها، وما زالت، على الرغم من مخزون الخبرة الذي حازته، تتطور أداءها إزاء ما يستجدّ من أشكال الظاهرة الإرهابية وميكانيزماتها وطرق اشتغالها، التي باتت تكثّف نفسها، وتوظّف التكنولوجيا المستحدثة، وتجدد منهجياتها في منازل خصومها على نطاق دولي.

مقدمة الدراسة وإشكالياتها

إذا صح أن يسمى قرننا الحالي قرن العولمة الاتصالية، وتعميم التكنولوجيا الذكية، وقرن مجتمع المعرفة والمعلومات، والاستهلاك الوفير، فيصح أيضاً أن يسمى من وجهة أخرى قرن النزال مع الظاهرة الإرهابية والحرب الكونية على الإرهاب. تلك الحرب التي بدأت بتصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بعد الاعتداء على مبنى مركز التجارة العالمي، في 11 أيلول/سبتمبر 2001، بأن "من ليس معنا فهو ضدنا"، معلناً عن ميلاد التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. منذ تلك اللحظة، وربما قبلها بقليل، اتسعت الظاهرة حجماً وشكلاً، ولم تبق محصورة في بلد أو قارة بعينها، بل أمست ظاهرة كونية عابرة للحدود والقوميات، وتترجم دورياً في شكل اعتداءات وتدمير وأعمال عنف في مدن العالم.

وعندما بدأ العالم، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية يتحدث علناً عن الخطر الإرهابي، كانت الجزائر قد قضت أكثر من عشرية كاملة في منازل الإرهاب الهمجي، وطوّرت وحدها، في ظل شبه عزلة دولية وإقليمية وعربية، تجربتها الخاصة في التصدي له؛ لذلك اهتمت دول العالم بهذه التجربة، فقد رأى بعض الغربيين في الجزائر "مدرسة في مكافحة الإرهاب يجب التعلّم منها"⁽¹⁾. ومثلما يقول إرفيه بورج: "لقد أصبحنا نعلم الآن أن العبرة الجزائرية صالحة لكل البلدان، فهي من الآن مرجع إلزامي للتفكير في الإرهاب المعاصر وانتشاره في كل أنحاء العالم"⁽²⁾.

لكن، من الغريب أن التسويق السياسي الرسمي الجزائري لهذه التجربة، الذي لا ينفكّ الإعلام الرسمي يتحدث عنه ويبيّنه به، لا يوازيه في المقابل عمل توثيقي يقدم التجربة في تاريخها ومراحل تطورها وأبعادها واستراتيجياتها للمؤسسة البحثية وللرأي العام الذي يريد الاطلاع على هذه التجربة وعلى حيثياتها، باستثناء أعمال قليلة لبعض الباحثين تتحدث عن تاريخ الإرهاب وتغوص في بعض مباحثه النظرية، مثل مفهوم الإرهاب، وعوامله، وحوامله السوسولوجية، ولكنها لا تعطي صورة مكتملة عن تفاصيل التجربة⁽³⁾ التي يبشر بها ويسوق لها الإعلام في كل المناسبات.

1 التصريح لوزير الدولة البريطاني كيم هاويز، والبارونة سامونز في سنة 2005، عن: محمد العربي زيتوت، "الجزائر والحرب على الإرهاب"، 2010/7/14، الهفار، شوهدي في 2016/12/20، في: <https://bit.ly/3ZqzF0n>

2 لياس بوكراع، الجزائر: الربيع المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل (الجزائر/ بيروت: منشورات ANEP؛ دار الفارابي، 2003)، ص 22.

3 ينطبق الوصف على ما أتبع لنا مراجعته من الدراسات، فيبقى هذا التعميم صحيحاً في حدود ما وقف عليه الباحث منها.

ففي الحالة الجزائرية يمكن الحديث عن بعض الأعمال الاستعراضية التي يمكن تصنيفها، مقارنة بنظيرتها الإسلامية، على أنها أقرب إلى العمل الإرهابي⁽⁶⁾، تلك هي حال منظمة المقاومة الشعبية المسلحة Organisation de Résistance Populaire, O.R.P، مثلاً، التي تشكلت إثر انقلاب 19 حزيران/ يونيو 1965 من عناصر ماركسية مقربة من الرئيس المنقلب عليه أحمد بن بلة⁽⁷⁾، وقد فكّكها البوليس السياسي. كما يمكن الحديث، قبل ذلك وفي السياق نفسه، عن بعض المجموعات النشطة في منطقة القبائل عقب الاستقلال، عندما نشب بينها وبين أجهزة الدولة احتكاك مسلح احتجاجاً على خيارات السلطة؛ وقد تصدت الدولة له وأنتهته بالقوة وسجنت قياداته، وعلى رأسهم المعارض حسين آيت أحمد⁽⁸⁾.

ما يمكن تسجيله بخصوص هذه الحركات هو سرعة بروزها وتلاشيها؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى عاملين، هما: قوة النظام الحاكم وكاريزما زعاماته (بن بلة، ثم بومدين)، إضافة إلى الهشاشة التنظيمية وضعف الانغراس الشعبي لهذه الحركات.

1. الموجة الأولى من الإرهاب في الجزائر

يتحدث بعض الكتاب في تتبعهم للفعل الإرهابي عبر العالم عن موجات إرهابية يقسمونها إلى مراحل ثلاث، مبتدئين التأريخ لها بفترة ما بعد الثورة الفرنسية، ثم يتبعونها إلى وقتنا الراهن⁽⁹⁾. وإذا تجاوزنا منطقتهم التحقيبي الذي يتتبع الظاهرة في أفقها الغربي لنقصه على ما يتصل بالسياق الجزائري، وإذا تجاوزنا الفترة الأولى التي أعقبت الاستقلال، 1962-1979، التي كان فيها الفعل الإرهابي محض أعمال عَرَضِيَّة وظرفية سرعان ما تظهر ثم تتلاشى تبعاً لما بيّناه سابقاً من العوامل، فإننا سنجد الوضع مختلفاً في الفترة اللاحقة.

فمع مقدم عقد الثمانينيات، وتولي الرئيس الشاذلي بن جديد مقاليد السلطة، برزت قوة جديدة استطاعت خلال مدة وجيزة أن تناجز النظام الحاكم، وأن تكون عامل قلق حيث صمدت على خلاف

6 يصنفها الباحثون في تأصيلهم التاريخي لتجربة المعارضة السياسية في الجزائر ضمن المعارضات السياسية، على الرغم من توسل بعضها العنف، سواء بطريقة هجومية أو بطريقة وقائية.

7 من بينهم حسين زهوان، العضو السابق في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وبشير حاج علي، والصادق هجرس.

8 ينبغي الانتباه هنا إلى الحدود التي تجعلنا ندرجها ضمن مسمى المعارضة السياسية أو ندخلها ضمن مسمى الإرهاب والعمل الإرهابي، فإذا تبيننا الموقف الرسمي من هذه الجماعات المعارضة، فإن خطابه يصنفها لحظة اندلاعها ضمن مسمى التمرد أو العمل الإرهابي، وقد كانت حصيلة العنف الناجم عن حركة جبهة القوى الاشتراكية 500 قتيل من أنصارها كما تنقل بعض الروايات، وأعداداً غير معروفة من قوات الجيش الوطني الشعبي.

9 Liess Boukra, *Le terrorisme: Définition, histoire, idéologie et passage à l'acte* (Alger: chihab, 2006).

”

التجربة الجزائرية في التصدي لظاهرة الإرهاب لم تولد ولادة مكتملة، ولم تكن تجربة ناضجة منذ بدايتها، بل ظلت تتطور تدريجياً مستفيدة من نجاحاتها ومن عثراتها وأخطائها، وما زالت، على الرغم من مخزون الخبرة الذي حازته، تطوّر أداؤها إزاء ما يستجدّ من أشكال الظاهرة الإرهابية وميكانيزماتها وطرق اشتغالها

“

إنّ تجربة الجزائر في التصدي للإرهاب تعود إلى فترة متقدمة من الزمن، وتحديدًا إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي وبداية ثمانينياته، عندما تصدّت أجهزة الأمن الجزائرية لمحاولات بعض الأفراد والجماعات المسلحة التي تشكلت في تلك الفترة لمقارعة النظام الحاكم، والاحتجاج على خياراته الأيديولوجية، وطريقته في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

وإذا كانت معظم الدراسات التي اشتغلت بالسياق الجزائري تتحدث عمّا تسميه "الإرهاب الإسلامي"، وتحيل على تجربة جماعة الموحدين، بزعامة القيادي الإخواني محفوظ نوح، التي تأسست سنة 1976، وأعلنت احتجاجها، عبر عمل استعراضي تمثّل في تخريبها بعض منشآت الدولة في منطقة المتيجة وسط الجزائر، على نظام هواري بومدين وعلى خياراته الاشتراكية بعد إعلانه ميثاق ودستور 1976⁽⁵⁾، وتجربة جماعة مصطفى بويعل، وترى فيها جذراً تأسيسياً للعمل المسلح في الجزائر، فإننا نستفهم عن بعض الحركات والجماعات الأخرى غير الإسلامية التي كان لها دور مشابه في الاحتجاج على النظام وعلى خياراته السياسية والأيديولوجية، ولكنها لا تصنّف ضمن الحركات العنيفة أو التي مارست العنف والإرهاب، كأن العمل الإرهابي عمل مقصور على جماعات تنسب نفسها إلى الإسلام، تمامًا كما يجري التسويق له اليوم على صعيد كوني عندما يُربط الإرهاب الدولي قصدًا وقصرًا بالإسلام، وبالجماعات التي تنسب نفسها إليه. وكأنّ الإرهاب حالة إسلامية معاصرة مقصورة عليه دون غيره من الديانات والثقافات.

5 ينظر: الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر: الجذور التاريخية والفكرية (دي: مركز المسبار، 2012).

ما يوحي بأن النزعة الراديكالية كانت حاضرة ومتخفية، وتكثفت لاحقاً عند إلغاء المسار الانتخابي؛ حيث اندلع العمل المسلح وتوسّعت تنظيماته الإرهابية وتعددت، وكان لهؤلاء الأفغان، بسبب ما حازوه من التدريب والخبرة في هذا المجال، دورٌ خطير في التنظيم والتدريب العسكري لمجمل الملتحقين بالجبال من مشايخي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المتضررين من التضييق، أو الهارين من الإجراءات الاستثنائية التي باشرت سلطة ما بعد الانقلاب ضدّهم. إن هذه الموجة الإرهابية الثانية يمكن تحقيقها أيضاً إلى مجموعة من المراحل يمكن اختصارها في ثلاث، هي:

أ. مرحلة تدبير شروط انطلاق العمل المسلح (1991-1993)

تبتدئ هذه المرحلة عندما بادر بعض الناشطين الإسلاميين من المحسوبين على التيارات المتأثرة بالفكر الجهادي، من سلفيين وأفغان جزائريين وقطبيين والهجرة والتكفير، الذين كانوا على قناعة تامة بعدم جدوى العمل السياسي، وأن مطلب "الدولة الإسلامية" يتحقق حتماً بالعمل الجهادي المسلح كما رسّخه تكوينهم الفكري في المحاضن التي تشكّلوا فيها، لا بالافتراء الانتخابي والممارسة الديمقراطية، إلى تدبير شروط إطلاق العمل المسلح. كانت محصلة هذا النشاط ميلاد عدة أنوية لجماعات مسلحة باشرت نشاطها المسلح عندما أُلغي المسار الانتخابي. كما تشكّلت أخرى عشية هذا التوقيف، وانخرط الجميع في طريق التغيير الراديكالي والعنف المسلح "لاستعادة الحق المسلوب".

من بين هذه الجماعات المسلحة التي تشكلت تحت مظلات تنظيمية وأيديولوجية عديدة: الحركة الإسلامية المسلحة، وحركة الدولة الإسلامية MEI، والباقون على العهد، والجبهة الإسلامية للجهاد المسلح FIDA، وعديد الجماعات الأخرى الصغيرة والمستقلة وذات الحضور المحلي.

ب. الصعود القوي ومحاولات الوحدة (1994-1995)

نشأت الجماعات المسلحة منذ البداية على قاعدة انقسامية سوّغتها الظرفية التاريخية الاستثنائية، والاختلافات الأيديولوجية المميزة للمشهد الحركي الإسلامي المتشعب بالفكر الجهادي في الجزائر، وبعضها يعود إلى اختلافات شخصية بين قيادات بدا بعضها متنافساً، إضافة إلى التمايزات الحاصلة حول الخيارات الميدانية التي ينبغي سلوكها. فبعد وحدة تنظيمية وقيادية كانت قد تحققت بها حركة مصطفى بويعلي، وتمثيلها الوطني للعمل المسلح، لم تستطع أي واحدة من الجماعات الناشئة أن تحقق هذا السقف على الرغم من سعي بعضها إليه.

حال سابقتها في فترة الستينيات والسبعينيات، واستغرقت عمليات مطاردتها وتصفيتها خمس سنوات كاملة، تلك هي حال جماعة مصطفى بويعلي الإسلامية التي بدأ نشاطها المسلح تحت مسمى الحركة الإسلامية المسلحة Islamique Armée, MIA Mouvement في تموز/ يوليو 1982، وامتدّ حتى تصفية قائدها سنة 1987⁽¹⁰⁾.

كانت هزيمة الحركة قائمة على كاريزما الأمير ومركزيته، وبعد مقتله يكون مصير الجماعة من مصير زعيمها؛ حيث انتهت باعتبارها تنظيمًا مسلحًا، خاصة بعد القبض على جلّ أعضائها وتقديمهم للمحاكمة. لكن السؤال المطروح: هل انتهت النزعة النضالية في فكر الباقين من أعضاء هذا التنظيم المسلح الذين سيجري إطلاق سراحهم بعد حين؟

2. الموجة الثانية من الإرهاب في الجزائر

من اللافت للانتباه أن بعض أبرز "الأنوية" التي قادت العمل المسلح إلى غايته، بعد إلغاء المسار الانتخابي في كانون الثاني/ يناير 1992، ومن ثمّ تشكّلت موجة الإرهاب الثانية في الجزائر - وهي موجة أشد عمقاً وشراسة، لما ستخلفه من شروخ خطيرة في بنية الدولة والمجتمع - من قيادات الحركة الإسلامية المسلحة؛ أي من قيادات حركة بويعلي المسجونين (عبد القادر شبوطي، ومنصوري الملياني، وغيرهما) الذين أُطلق سراحهم في تموز/ يوليو 1990⁽¹¹⁾. سيشكل هؤلاء، إذًا، نواة جماعات إسلامية مسلحة تخوض حربها الشرسة ضد "النظام الانقلابي" الذي لم يكن مشايحو الخيار الراديكالي في التغيير يؤمنون في قرارة أنفسهم بأنه سيسمح بميلاد دولة إسلامية في الجزائر، ولم تكن فترة صمتهم بين لحظة إطلاق سراحهم ولحظة إلغاء المسار الانتخابي إلا استثناءً، كان هؤلاء يبحثون فيه عن مبرر للعودة من جديد إلى نشاطهم الراديكالي لتحقيق هدفهم، وهو تأسيس دولتهم المنشودة.

إلى جانب أسلاف العمل المسلح المحسوبين على قداماء الحركة الإسلامية المسلحة، دخلت على خط العمل المسلح جماعات ما عُرف بـ "الأفغان الجزائريين" العائدين من حرب أفغانستان، الذين بدأ دورهم حتى قبل إلغاء المسار الانتخابي، حينما شنّوا هجومهم على ثكنة بلدة قمار في الجنوب الشرقي من الجزائر في 1991⁽¹²⁾. وهو

10 لتفاصيل أكثر بخصوص نشأة هذه الحركة وتطوراتها حتى القضاء عليها، ينظر: كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة (بيروت: دار النهار، 1998)، ص 54-58.

11 قضت محكمة أمن الدولة التي أُلغيت سنة 1989 بأحكام متفاوتة كان أقصاها حكم الإعدام على المقبوض عليهم من جماعة بويعلي، لكن أُفرج عنهم في تموز/ يوليو 1990 بمقتضى عفو رئاسي أصدره الرئيس الشاذلي بن جديد.

12 تتحدث بعض المصادر عن أعداد بلغت 1200 عائد جزائري من أفغانستان، بشأن تفاصيل هذه الجماعات، ينظر: الطويل.

ج. الانحدار والاندحار أو "بقايا الإرهاب"

ظلت الجماعة الإسلامية المسلحة طوال مرحلة ما بعد الوحدة حتى منتصف 1995 سيدة المشهد الدموي، تجرّب كل أدوات القتل وآليات التدمير والإرهاب، وتنتهج سياسة الأرض المحروقة. وكان اعتلاء جمال زيتوني إمارة الجماعة نقطة انعطاف كلية في مسارها ومصيرها؛ فمن المرحلة التي كانت طاقة الجماعة التدميرية وقوتها الضاربة متجهة نحو خصمها، النظام والمتعاونين معه، أصبحت قوتها متجهة نحو الداخل؛ إذ طمّنت على السطح الاختلافات الأيديولوجية والخلافات الشخصية والمناطقية، وكان للتصفيات والتطهيرات والصدمات المسلحة دوراً في إضعاف الجماعة وفي تشيئها إلى جماعات متناحرة. كما كان للضربات القوية التي وجهها الجيش دوراً في تعميق التشظي والانقسام الذي وسم مشهد العمل المسلح بعد ذلك، حيث تأسست جماعات أخرى مثل: الحركة الإسلامية للدعوة والجهاد MIPD، والجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC، والرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد LLID.

ومع دخول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قوّت بعض هذه الجماعات الروابط مع الجهاديين الدوليين واندمجت ضمن تنظيمات عابرة للقوميات، حيث ربطت الجماعة السلفية للدعوة والقتال، علاقتها رسمياً بالقاعدة في أيلول/ سبتمبر 2006، وأصبح اسمها، في 25 كانون الثاني/ يناير 2007، "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" AQMI⁽¹⁷⁾، كما أعلنت بعض بقايا الجماعات الأخرى الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابي⁽¹⁸⁾.

خلال تلك الفترة، كان الإعلام الرسمي يردد العبارة الشهيرة: "بقايا الإرهاب"، لم ينته الإرهاب على الرغم من أنه آل في الأخير إلى "بقايا" موزعة على بعض المجموعات الضعيفة وقليلة العدد بعد تطبيق سياسات الوثام المدني والمصالحة، بل بقي يسدّد بعض الضربات الموجعة كما كان الحال مع هجوم تيقنتورين في 16 كانون الثاني/ يناير 2013، الذي ضرب في عمق منابع الغاز والبتروال الجزائري؛ وبين الفينة والأخرى كنا نشهد بعض العمليات الأخرى ولكنها كانت خائبة.

إن انتقال العمل الإرهابي في الجزائر من الوطني إلى الإقليمي، وانصهاره في مشروع دولي في اتجاه بعض بقايا الجماعات المسلحة إلى تدويل انتماؤها والاشتغال تحت مظلات جماعات وحركات دولية في طبعة جديدة صاغت المشهد الإرهابي على صعيد عالمي، جعلها سيرورة النشاطات والأعمال الإرهابية وجدول أعمالها يتغذيان من

بأشر هذا المسعى قادة بعض هذه التنظيمات المسلحة في المحاولة الوحيدة التي حصلت في اجتماع تمزغيدة⁽¹³⁾ في أيلول/ سبتمبر 1992، لكن "قُدّر لذلك الاجتماع أن يكون سبباً في افتراق الجماعات المسلحة بدل توحيدها"⁽¹⁴⁾، حيث هاجمت قوات الأمن مكان الاجتماع بعد ساعات من انعقاده وقتلت بعض القيادات فيه، وهو ما ترك شكوكاً لدى هذه الجماعات مفادها أن ما حصل اختراقاً أمنياً.

أعيدَ بعث هذا المسعى الوحدوي، ولكن بطريقة ناجحة، في أيار/ مايو 1994، خلال ما سُمّي بـ "لقاء الوحدة" الذي نشأ بموجبه اتحاد بين بعض الجماعات والفصائل المسلحة السابقة (جناح من جبهة الإنقاذ، والجماعة الإسلامية المسلحة، وحركة الدولة الإسلامية) تحت مسمى الجماعة الإسلامية المسلحة GIA. منذ ذلك الوقت، غدت هذه الجماعة الجسم الأقوى للعمل المسلح في الجزائر، حيث قادته إلى عتبات غير مسبوقه من العنف والقتل والتدمير والإرهاب. ولأنها اعتبرت نفسها منذ لحظة الوحدة المتحدث باسم العمل المسلح و"الإطار الشرعي الوحيد للجهاد" والمحتكر لقيادته، فإن ذلك كان مدعاةً لاقتتال نشب بينها وبين بعض الفصائل المتحدرة من جبهة الإنقاذ التي رفضت الانصهار ضمن الجماعة المسلحة، وعلى رأس هذه التنظيمات الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS.

اتّسمت هذه المرحلة "بتوازن الرعب والإرهاق بين الجيش الجزائري والجماعات المسلحة التي خاضت عمليات دموية في قرى ومدناش أدت إلى إبادة قرى بأكملها"⁽¹⁵⁾. فخلال سنتي 1994 و1995، تبنّت هذه الجماعة، التي عززت صفوفها بعشرات الشبان الملتحقين بالعمل المسلح، استراتيجيات قوامها إنهاك الخصم وإلحاق أكبر الأضرار الممكنة به، ثم عمدت في مرحلة لاحقة إلى توجيه عنفها ليتجاوز رجال الشرطة والدرك والجيش، ويشمل المثقفين وأساتذة الجامعات والأطباء والصحافيين ثم الرعايا الأجانب. ثم تبنّت أسلوباً يحتكم إلى منطق يمكن تسميته بـ "الرعب غير المفهوم" المتمثل بالمجازر الجماعية التي شملت جميع الفئات، بما في ذلك فئة الأطفال، وذهب ضحيتها مئات المدنيين غير المعنيين بالمواجهة المسلحة⁽¹⁶⁾.

13 منطقة في جبال الأطلس البليدي في شمال وسط الجزائر.

14 الطويل، ص 67.

15 بوحنية قوي، "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: تقييم حصيلة"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص 2، شباط/ فبراير 2017، شوهد في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3IDGzIT>

16 محمد مداوي، "الدولة والجيش والعنف في الجزائر"، في: فرانسوا كليمنصو [وأخرون]، الجماعات الإسلامية المسلحة، ترجمة عبد الرحيم حزل (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2003)، ص 43.

17 James D. Le Sueur, *Algeria since 1989: Between Terror and Democracy* (London/ New York: Zed Books, 2010), pp. 160-161.

18 لمزيد تفصيل ينظر: كليمنصو، الطويل، ص 53 وما بعدها؛ بوكراع، ص 273-340.

ذات الصلة⁽²²⁾ تعطينا كلها صورة عن أشكال المواجهة التي سلكتها هذه التجربة في تصديها للإرهاب، واستراتيجياتها.

تشير وثيقة صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية إلى أن الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب العنيف استندت إلى محورين أساسيين، هما: "الحفاظ على مستوى من التعبئة واليقظة على مستوى كافة المصالح الأمنية أثناء قيامها بمهمتها المؤسساتية المتمثلة في حماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات؛ ومن جهة ثانية، تطبيق سياسة شاملة للقضاء على الراديكالية تمتزج بين إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية في الآن ذاته"⁽²³⁾.

إنّ هذه الاستراتيجية المزدوجة التي تجمع المقاربة الأمنية والمقاربة الاجتماعية والاقتصادية تنبع، كما تشير إلى ذلك الوثيقة، من فئاعة استخلصتها "الجزائر من تجربتها الصعبة في مكافحة التطرف العنيف واستئصال الإرهاب من جذوره [...]"، [ف] مهما كانت الأهمية التي قد تتسم بها الهزيمة الأمنية للإرهاب فإنها تبقى جزئية، إذ يسعى الإرهاب إلى إيجاد ما يبرره ويبرّر ما لا تبرر له، ولذلك فإنه يستغل النقائص وأوجه القصور التي توجد في أي مجتمع"⁽²⁴⁾، وإن "أية سياسة تركز على القمع غير كافية وحدها في قطع دابر هذه الظاهرة على نحو مستدام"⁽²⁵⁾.

وقد لخصت الوثيقة هذه الاستراتيجية المزدوجة في حزمة مما أسمته بـ "التدابير"، بعضها تدابير سياسية، وأخرى اقتصادية، وتدابير في مجال القضاء والسجون، وتدابير للحفاظ على النظام العام وحماية الأشخاص والممتلكات، وتدابير دينية وثقافية وإعلامية وتربوية، وتدابير في مجال التعاون الجهوي والدولي. في حين حاولت وثيقة ثانية تقييم هذه التدابير بوصفها "نقاطاً مرجعية تتيح فهم سياسة القضاء على الراديكالية التي انتهجتها الجزائر بنجاح"⁽²⁶⁾.

ومع اعترافنا بإمكانية أن تحيلنا هذه السرديات الرسمية (الوثيقتان) على بعض مفردات التجربة الجزائرية وعناصرها في التصدي للإرهاب، فإن ذلك لا يمنعنا من القول إن انزلاقاً واضحاً نحو تكريس خطاب احتفائي ومناقبي قد طبع نصوصها في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

22 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، الجزائر والقضاء على الراديكالية: تجربة للتبادل (أيلول/ سبتمبر 2015)، شوهد في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3ImikyD>؛ دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

23 الجزائر والقضاء على الراديكالية: تجربة للتبادل، ص 3.

24 المرجع نفسه، ص 2.

25 المرجع نفسه، ص 6.

26 دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ص 2.

أفق جديد، ويستغلان وفق استراتيجيات وآليات عمل أشد تعقيداً. ومع ذلك، ينبغي تأكيد أن الجزائر اكتسبت خبرة في التعامل وإدارة الصراع مع هذا الشكل الجديد من العمل الإرهابي بحكم مراسها مع العمل المسلح في مراحلها السابقة الذي بقي نشاطه محصوراً في بعض الجيوب الجبلية القليلة في الشمال. ثم انتقل إلى طوبوغرافية جديدة هي الجنوب، ليشمل نشاطه وحركته هذه المرة مساحة أوسع في حجم صحراء مترامية الأطراف تضم كل دول الساحل الأفريقي (النيجر، مالي، موريتانيا ... إلخ)، لا خريطة الصحراء الجزائرية فقط، وهو ما استدعى تسييقاً عسكرياً وأمنياً واسعاً بين حكومات هذه الدول وجيوشها⁽¹⁹⁾. وما تزال بعض نشاطات هذا الشكل من العمل الإرهابي متواصلة بوتائر متفاوتة، متقاطعة ومتشابكة مع نشاطات أخرى لا تقل خطورة، شأنها شأن مختلف أشكال التهريب غير المشروع عبر الحدود، كالسلاح والمخدرات والبشر واختطاف الرهائن⁽²⁰⁾، مستفيدة من طوبوغرافية المكان، وحالة الانسحاق الدولي التي تعرفها بعض دول المنطقة ودول الساحل مثل ليبيا، ومالي، وعوامل سوسولوجية وتاريخية أخرى⁽²¹⁾.

ثانياً: الدولة تخوض حربها على الإرهاب: أو كيف جرى التصدي للإرهاب في الجزائر؟

مرّ التصدي للفعل الإرهابي في التجربة الجزائرية بمراحل عديدة. وخلال الفترة 1991-2000، التي يصطلح عليها الجزائريون بـ "العشرية السوداء"، كانت الخبرة في مواجهته تتراكم وتتطور تحت طائلة النجاحات والإخفاقات الميدانية. ولعلّ العودة إلى هذه الفترة والتعامل معها بوصفها حدثاً تاريخياً، والتعامل مع بعض الكتابات المهتمة بالسياق الجزائري فيها، ومراجعة بعض الوثائق الرسمية

19 اتخذت جهود الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب منذ 2005 ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: "مكافحة بقايا الإرهاب، مكافحة الإرهاب العابر للحدود، وتطوير تعاون عسكري إقليمي على مستوى دول الساحل، سواء ضمن تعاون ثنائي، أو ضمن لجنة الأركان العسكرية العملياتية المشتركة (سيموك)، وحشد الإمكانيات الخاصة لدول الجوار (الدول العربية والأفريقية والأورومتوسطية إضافة إلى دول حلف شمال الأطلسي) وذلك بالمساندة في مجال التكوين والدعم اللوجستي والاستخبارات"، ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية (كانون الأول/ ديسمبر 2016)، ص 19.

20 Mehdi Medkdour, "Al Qaida au Maghreb islamique: Fiche Documentaire," Groupe de Recherche et D'information sur la Paix et la Sécurité, Note d'Analyse, 25/8/2011, p. 4, accessed on 21/10/2022, at: <https://bit.ly/3XIJ4io>

21 عوامل قبلية وإثنية، في: Ibid., p. 5.

لا خلاف، إذًا، على أن المواجهة الأمنية والعسكرية كانت الخيار الأول الذي تبنته السلطات التي أدارت المرحلة الأولى من تفجر العمل المسلح بعد إلغاء المسار الانتخابي، وكان الرهان فيها أساسًا على أن القوة والقمع كفيلا بال القضاء المبرم على الإرهاب الناشئ، ولم يلجأ إلى الحلول الأخرى إلا عندما اقتنع الجميع بأن القوة ليست هي الحل دائمًا، فلئن استمرت هذه المواجهة وتكثفت وتطورت على هذا الخط (الأمني العسكري) تبعًا لرصيد الخبرة المتراكم جراء النزال اليومي والميداني، فإنها ستفسح الطريق لأشكال أخرى وموازية من المواجهة القائمة على الاستيعاب السياسي والوثام والمصالحة الوطنية.

1. استراتيجية المواجهة الأمنية والعسكرية

عندما قرر الفاعلون المركزيون في أعلى هرم الدولة إلغاء المسار الانتخابي، باشرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، استراتيجية المواجهة الشعبية والسياسية. في مقابل ذلك، انطلقت أول أعمال العنف والقتل في المدن الكبرى ومست بعض عناصر الشرطة، وما كادت سنة 1993 تنتصف حتى دخلت مؤسسة الجيش ومعها مختلف القوى الأمنية في حرب عصابات قادتها عديد الجماعات المسلحة.

بالاستناد إلى ما كتبه بعض المهتمين بالأزمة الجزائرية، يمكننا أن نمارس نوعًا من التحقيب الزمني يسهل علينا متابعة التطورات التي طرأت على استراتيجية المواجهة الأمنية والعسكرية مع الإرهاب. وبناءً عليه، يمكننا الحديث عن مراحل وأطوارٍ مرت بها هذه المواجهة، نلخصها فيما يلي.

أ. المرحلة الأولى: 1993-1991

يمكن اعتبار أحداث مدينة قمار (في جنوب شرق الجزائر) معلّم بداية لمقاومة الراديكالية الإسلامية أمنياً وعسكرياً. وعندما ألغى المسار الانتخابي شتاء 1992 وأعلنت حالة الطوارئ⁽³¹⁾، اضطلعت الوحدات النظامية للجيش معية أجهزة الدرك والأمن الوطني في هذه المرحلة بضبط الأمن ومواجهة الأعمال المسلحة الناشئة، لكن ما يسجل في هذا الصدد أن هذه الأجهزة لم يتهيأ لها من التكوين والإعداد ما تخمد به هذه "الحرب" الناشئة⁽³²⁾، لذلك توسّع العمل المسلح أفقياً وعمودياً عبر مختلف مناطق القطر.

ب. المرحلة الثانية: تكوين سلك عسكري مختص بمكافحة الإرهاب

تبتدئ هذه المرحلة في عام 1993 عندما اضطر النظام الذي أدار المرحلة إلى تكييف خطة تصديّه للوضع الأمني الخطير، فالمدن

31 استمرت قرابة عقدين، من شباط / فبراير 1992 حتى شباط / فبراير 2011.

32 مداوي، ص 45؛ لويس مارتيناز، الحرب الأهلية في الجزائر، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: منشورات مرسى، [د.ت.ا.])، ص 231.

الذي وصل إلى السلطة في 1999⁽²⁷⁾؛ حيث جرى التركيز على نجاح مساعيه في إقامة دولة القانون و"توطيد النظام الجمهوري والديمقراطي والمصالحة بين أبناء الجزائر ولمّ شملهم تحت لواء التنمية الاجتماعية والاقتصادية"⁽²⁸⁾. وهو ما يسوّغ لنا عدم الاكتفاء بهذه الوثائق والاستعانة بمصادر أخرى للإجابة عن سؤال: كيف جرى التصدي للإرهاب في الجزائر؟

يمكننا أن نستخلص من بعض الباحثين عددًا من استراتيجيات مواجهة الإرهاب في طبيعته الجزائرية وأشكالها، من متابعة هذه التجربة التي مرّ عليها أكثر من ربع قرن، ومرافقتها؛ حيث يختصرها بعضهم في ثلاثة أبعاد أو بدائل، هي⁽²⁹⁾: العمليات العسكرية، والقرارات السياسية، والإجراءات الاجتماعية. ويوسّعها بعضهم⁽³⁰⁾ لتشمل البعدين الأمني والعسكري، والبعدين السياسي، والبعدين الاقتصادي والاجتماعي، والبعدين الدبلوماسي.

”

المواجهة الأمنية والعسكرية كانت الخيار الأول الذي تبنته السلطات التي أدارت المرحلة الأولى من تفجر العمل المسلح بعد إلغاء المسار الانتخابي، وكان الرهان فيها أساسًا على أن القوة والقمع كفيلا بال القضاء المبرم على الإرهاب الناشئ، ولم يلجأ إلى الحلول الأخرى إلا عندما اقتنع الجميع بأن القوة ليست هي الحل دائمًا

”

27 يبقى مآل الحقبة البيوتقراطية التي انتهت بحراك شعبي غير مسبوق أخرج بوتفليقة من السلطة، أكبر دليل على حضور أشكال من الديمقراطية والخطاب الشعبي في هذه الوثائق.

28 دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية، ص 2.

29 Ghomari Taibi, "Algeria," in: Frank C. Shanty & Santa Barbara (eds.), *Counterterrorism: From the Cold War to the War on Terror* (CA: Praeger, 2012), accessed on 21/10/2022, at: <https://bit.ly/3Kn7cEg>

30 ينظر: دريس نبيل، "التدابير والإجراءات الكفيلة بمكافحة الإرهاب: الجزائر نموذجًا"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 6 (حزيران / يونيو 2016)؛ باسط سميرة، "الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014، ص 106-141؛ فشار بن عطا الله أحمد، "الإرهاب في الجزائر: الأسس التاريخية والاجتماعية والاقتصادية واستراتيجية المواجهة الأمنية"، في: قدرات الأجهزة الأمنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 323-330.

لتحقيق انتصارات في الميدان⁽³⁷⁾. لقد تشكلت هذه الهيئة العسكرية متخصصة في مكافحة حرب العصابات، حيث اجتمعت فيها وحدات من الجيش والدرك والشرطة بتعداد 15 ألف رجل في البداية، ثم ازداد هذا العدد ليصل إلى حدود 60 ألف رجل عام 1995⁽³⁸⁾. كان على رأس هذا الجهاز المكوّن من وحدات النخبة أحد ألدّ خصوم الإسلاميين، وأحد رموز الخيار الاستصالي في الجزائر الذي كرّس سياسة الكل الأمني Le tout sécuritaire في مكافحة الجماعات المسلحة، الجنرال محمد العماري، الذي عُيّن قائداً لأركان الجيش الوطني الشعبي في تموز/ يوليو 1993⁽³⁹⁾.

باتت القدرات العسكرية الاستراتيجية تحت قيادة الجنرال العماري مركزة في أيدي الضباط من القيادة العليا، وهذا التركيز العسكري للقوة في أيدٍ أقل، وإعادة التنظيم الاستراتيجي للقوات المسلحة، إضافة إلى السعي نحو تزويدها بمعدات عسكرية حديثة، منح الحرب ضد المسلحين الإسلاميين دفعة كبيرة⁽⁴⁰⁾، لكن ذلك لم يكن يعني تقدماً حاسماً في احتواء العمل المسلح ودحره⁽⁴¹⁾. فالجيش لم يكن في الواقع قادراً في كثير من الأحيان على "صد هجمات حرب العصابات وحماية السكان"⁽⁴²⁾، على الرغم من قوّته النارية المتفوقة.

ج. المرحلة الثالثة: إقحام المجتمع في المنازلة العسكرية مع الإرهاب

مع اتساع نطاق المنازلة الأمنية والعسكرية، دفعت الظروف في اتجاه استحداث أجسام عسكرية جديدة لتسيب الساحة، وتوسيع فئات المجتمع المقحمة في فعل المقاومة والتصدي للمسلحين، سواء داخل المدن أو في المناطق الداخلية والجبلية. وهنا، تجدر الإشارة إلى الأسلاك التي جرى استحداثها، وحجم ما حققته من انعطافة وتطور ميداني في إطار حرب العصابات التي اضطر الجميع إلى خوضها⁽⁴³⁾.

الكبرى كما المناطق الريفية والجبلية باتت ساحات للنشاط المسلح في وضع غير مسبوق، يصفه أحد الباحثين بقوله: "لم يتوقع قادة الجيش الجزائري يوماً أن يُطلب منهم مقاتلة أشباح يفرون ويكرّون ويختبئون في الجبال والغابات والأدغال الكثيفة متمسكين بسلاح خفيف، فكان الجيش الجزائري في حاجة إلى الكثير من الوقت حتى يتكيف مع حرب العصابات الجديدة، ويعيد تدريب ضباطه وجنوده على أساليب هذه الحرب"⁽³³⁾. دفع هذا الوضع النظام إلى إجراء تغييرات تشريعية وتنظيمية وازنة، ليعطي العمل الفمعي الغطاء القانوني اللازم، ويمنح أجهزته الأمنية والعسكرية قدرة لتسريع حركته، وتسهيل إدارته هذه "الحرب". في هذا الصدد، صدرت حزمة من النصوص القانونية والتشريعات الردعية لمواجهة الظاهرة الإرهابية، كانت بدايتها بإصدار المرسوم التشريعي رقم 92 - 03 المتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب⁽³⁴⁾، ويرى فيه البعض أول تشريع جزائري يحاول تحديد مفهوم الجريمة الإرهابية ويجرمها، ويؤطر تحركات الأجهزة الأمنية.

شرّعت هذه النصوص بعض التدابير الاستثنائية، كإنشاء مجالس قضائية خاصة بالنظر في الجرائم التي تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات، وتغليظ العقوبات على الأفعال الموصوفة بالإرهاب. ولتتجاوب القوانين الجديدة مع الواقع على الأرض، وإعطاء وسائل شرعية في مجال مكافحة الإرهاب، عدّلت بعض هذه التشريعات، كما هو حال المرسوم رقم 03/92 الذي عدل وتمّ بالمرسوم التشريعي رقم 93 - 05 المؤرخ في 19 أبريل 1993⁽³⁵⁾، والأمر ذاته حدث بالنسبة إلى قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات⁽³⁶⁾.

هذا على الصعيد التشريعي، أما على الصعيد التنظيمي والميداني، فقد جرى استحداث قيادة مشتركة تنسق بين مختلف الأسلاك العسكرية، وتعمل بالسرعة اللازمة لتأمين حركة المعلومات وسريتها

33 البمين زرواطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008. (لندن: مطبوعات إي-كتب، 2014)، ص 112.

34 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 70، السنة التاسعة والعشرون، الخميس 4 ربيع الثاني عام 1413 هـ الموافق أول أكتوبر سنة 1992م، "مرسوم تشريعي رقم 92 - 03 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب"، شوهد في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3Kr44HB>

35 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 25، السنة الثلاثون، الأحد 3 ذي القعدة عام 1413 هـ الموافق 25 أبريل سنة 1993م، "مرسوم تشريعي رقم 93 - 05 مؤرخ في 27 شوال عام 1413 الموافق 19 أبريل سنة 1993، يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 92 - 03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 والمتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب"، شوهد في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3ZbsE34>

36 فاطمة سعدون، "السياسة الجنائية الإجرائية لمكافحة الإرهاب: جرائم الإرهاب"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص 4؛ أحمد، ص 323.

37 زرواطي، ص 112.

38 مارتينا، ص 231-232.

39 بقي الجنرال محمد العماري وقتاً لخط الاستصال Eradication والحلّ الأمني للأزمة الجزائرية حتى استقالته في آب/ أغسطس 2004 بعد إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لولاية رئاسية ثانية، وقد كان أحد معارضي إعادة ترشح بوتفليقة، ولذلك أيد ترشح علي بن فليس وراهن على نجاحه، بيد أن استراتيجية الترويض وإزاحة الخصوم التي مارسها بوتفليقة بذكاء ومكر قد شملته كما شملت لاحقاً بعض الأسماء الوازنة من الجانبيين Les Janvéristes الذين قرروا في 11 كانون الثاني/ يناير 1992 إلغاء المسار الانتخابي.

40 Frédéric Volpi, *Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria* (London/ Sterling, Virginia: Pluto Press, 2003), p. 86.

41 في المدة 1992-1997 جرى تسجيل نحو 642 مجزرة منفصلة، مع أكثر من 300 حدث في عام 1997 وحده. ينظر: Sœur, p. 143.

42 Volpi, p. 86.

43 زرواطي، ص 113.

والجمعية هناك، فقد كانت بعض أحزاب المنطقة سبّاقة للدعوة إلى تسليح السكان في هذه المناطق، وقد أعطت بعض الحوادث لاحقاً، كاغتياي المغنّي القبائلي معطوب الوناس، شرعية لهذا المطلب⁽⁴⁸⁾.

● مجموعات المقاومين Patriotes: هي قوة شبه عسكرية انتظمت بطريقة ذاتية من مواطنين وأفراد تهددهم الجماعات المسلحة، أو من عائلات ضحايا تلك الجماعات⁽⁴⁹⁾، يشرف عليها مجاهدون سابقون أو أبناء مجاهدين أو أبناء شهداء أو جنود سابقون، تطوّعوا للدفاع عن مناطقهم من هجمات الجماعات المسلحة. كانت الجهات الحكومية في بداية الأزمنة متحفظة إزاء بعض الأصوات التي نادى بتسليح المدنيين، ولكنها تراجعت بعد ذلك تحت ضغط شراسة الإرهاب، لتبتنى منذ سنة 1994 خيار دعم تشكيل هذه المجموعات، ليجري إلحاقها بعد ذلك بوزارة الداخلية وتعمل إلى جانب قوات الدرك. ساهمت فرق المقاومين في التصدي للإرهاب من خلال ما كانت تقدمه من معلومات ومن دعم لوجستي، ومن خلال معرفة أعضائها وخبرتهم الميدانية بالمناطق التي كانوا يتحركون فيها، وهو ما سهّل خطط تضيق الخناق ومحاصرة الجماعات المسلحة في معاقها.

● مجموعات الحرس البلدي: نشأ سلك الحرس البلدي بقرار مشترك من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، ووُضع تحت سلطة الهيئات التنفيذية البلدية والمسؤولين المحليين⁽⁵⁰⁾. وقد جرى تشكيله في إطار السياسة الأمنية الرامية إلى التصدي للإرهاب وتعزيز دور الأجهزة الأمنية الأخرى، وخاصة قوات الشرطة داخل المدن والفضاءات الحضرية، ليتسنى لسلك الجيش والأسلاك العسكرية الأخرى شنّ هجماتها ضد المناطق الجبلية التي باتت الساحة التي تستخدمها الجماعات المسلحة بعد إخراجها من المدن⁽⁵¹⁾.

إنّ إنشاء كل هذه المجموعات، الدفاع الذاتي والمقاومين والحرس البلدي، ضاعف أعداد الجسم العسكري وشبه العسكري المندمج في معادلة مكافحة الإرهاب؛ ولذلك تتباين تقديرات أعدادهم؛ فبعضهم يرى أنها وصلت في حدود سنة 2000 إلى ما يزيد على 100 ألف رجل، تتلقى عتادها من الجيش وتعويضاتها من الدولة⁽⁵²⁾، بينما

يشير كل المهتمين هنا إلى دفع أصحاب القرار في اتجاه انبثاق وبروز ميليشيات مسلحة تُنَاط بها مهمات عديدة مكتملة وداعمة لجهود الأسلاك والأجهزة الأمنية الرئيسة (من الجيش، والدرك، والشرطة). وفي هذا الصدد يتفق محمد مداوي مع لويس مارتيناز في مسؤولية قيادات الجيش عن توفير شروط ولادة هذه المجموعات بانتهاج ما أسماه مارتيناز "تكثيف التعفن" لإيجاد "الظروف المواتية لتنظيم الميليشيات المتكونة من المدنيين الذين أغضبهم سياسة الأمراء"⁽⁴⁴⁾، فالجيش في رأي مارتيناز ومدراوي "تخلى عن جهات برمتها للأمراء، وكان ينبغي من ذلك أن يدفع السكان الناقمين من الاعتداءات التي ارتكبتها الأمراء إلى التحرك وتهيئة شروط دفاعهم المشروع"⁽⁴⁵⁾. وهكذا، جرى دفع فئات مجتمعية عديدة بقيت إلى فترة قريبة إما غير عابئة وإما محايدة، بل ربما مؤيدة لأعمال هؤلاء المسلحين، وإقحامها للانضمام إلى المعركة ضد الإرهاب الذي بات يهدد حياة الجميع ومصالحهم ومستقبلهم. وبناءً عليه، ومع نهاية سنة 1994، أمست هذه الميليشيات جزءاً لا يتجزأ من الحرب ضد العصابات المسلحة⁽⁴⁶⁾.
إدًا، علاوة على الأجهزة العسكرية والأمنية المتخصصة والوحدات العسكرية الخاصة التي تنشط في مجال مكافحة الإرهاب، وفي ضوء ما يمكن وصفه بـ "سياسة أمنية" اتجهت نحو عسكرية فئات من المجتمع المدني لإقحامها، كما أسلفنا، في المعركة ضد الإرهاب، جرى استحداث واعتماد المجموعات الآتية:

● مجموعات الدفاع الذاتي المشروع Groupes de Légitime Défense, GLD: هي جماعات تشكلت - كما يشير إلى ذلك المرسوم التنفيذي رقم 97 - 04 المؤرخ في 4 [كانون الثاني] يناير 1997 والمنظم لهذا السلك شبه العسكري - لممارسة "عمل الدفاع المشروع الموجه لائقاء أعمال الإرهاب أو التخريب أو التصدي لها [...] في إطار منظم وتحت مسؤولية السلطات المكلفة بحفظ النظام العمومي والأمن ومرافبتها. [وتتكون مجموعات الدفاع الذاتي] من مواطنين متطوعين يقودها مسؤول مجموعة منبثق من أعضاء المجموعة، أو عون تابع لقوات النظام العمومي أو الأمن"⁽⁴⁷⁾. يشير بعض المهتمين إلى أن هذه المجموعات انتشرت أكثر في منطقة القبائل - وإن لم تقتصر عليها - لاعتبارات تتعلق بالتركيبة السياسية

48 مارتيناز، ص 235.

49 المرجع نفسه.

50 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47، السنة الثالثة والثلاثون، 22 ربيع الأول عام 1417 هـ الموافق 7 غشت سنة 1996م، "مرسوم تنفيذي رقم 96 - 266 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1417 الموافق 3 غشت سنة 1996، يتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي"، شوهدي في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3YQ4sUl>

51 مارتيناز، ص 238.

52 مداوي، ص 46.

44 مارتيناز، ص 233.

45 مداوي، ص 45.

46 مارتيناز، ص 234.

47 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الأول، السنة الرابعة والثلاثون، الأحد 25 شعبان عام 1417 هـ الموافق 5 يناير سنة 1997م، "مرسوم تنفيذي رقم 97 - 04 مؤرخ في 24 شعبان عام 1417 الموافق 4 يناير سنة 1997، يحدد شروط ممارسة عمل الدفاع المشروع في إطار منظم"، شوهدي في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3ITB2L>

من الضائقة المالية، والتوفر على كتلة مالية سمحت له بـ "تمويل سياسته الاقتصادية الحربية"⁽⁵⁷⁾، واستخدامها وتوظيفها في⁽⁵⁸⁾:

- تحديث جهاز القمع: إن الاحترافية والجاهزية والتسليح الحديث، والخبرة الواسعة التي بات يتمتع بها الجيش الجزائري ومعه مختلف المؤسسات والأجهزة الشبيهة، من درك، وشرطة، وجمارك، باتت محل ثناء. ولعل من المفارقات أن الحرب على الإرهاب في العقدين الماضيين كانت السبب في ذلك، فبفضلها كما يقول مارتيناز "تعمّم استعمال المعلوماتية. فابتداءً من 1994 بادر مجموع الإدارات العسكرية والجمركية والمدنية إلى استخدام الحواسيب، وكانت الثكنات أول من بادرت إلى ذلك، ولمراقبة الوضع العسكري للشبان، تزود الجيش بطاقيات [كذا] معلوماتية عن الشبان الذين هم في سن الخدمة الوطنية"⁽⁵⁹⁾، إضافةً إلى تجهيز المطارات والمنافذ والمعابر البرية والبحرية بأجهزة مراقبة متطورة. وعندما صار الإرهاب يستخدم الشبكة العنكبوتية والوسائط الحديثة، باتت للمؤسسات الأمنية جيوشها الإلكترونية لكشف الإرهاب السيرياني ومتابعته وقمعه.

- توفير موارد مالية لتمويل الجسم العسكري؛ فمن دون هذه الموارد المالية ما كان للنظام استحداث كل تلك الأجهزة شبه العسكرية وتحمل تكلفتها المالية، فضلاً عن تسييرها وتجهيزها بالأسلحة والعتاد اللازم، أو توفير الاعتمادات المالية الضرورية لمختلف أجهزة الجيش والمؤسسات الأمنية الاعتيادية. وتشير الأرقام المتوافرة إلى زيادة في الإنفاق العسكري بنسبة 140 في المئة في سنة 1994 مثلاً، وكانت ميزانيتها وزارة الدفاع والداخلية مجتمعين حوالي 15 في المئة من ميزانية الدولة⁽⁶⁰⁾. ومنذ عقود، ما تزال ميزانية وزارة الدفاع الميزانية الأعلى بين ميزانيات كل الوزارات الأخرى، وقد تجاوزت عتبة الـ 10 مليارات دولار مرات عديدة⁽⁶¹⁾، وهو ما يؤكد أولوية "المعطي الأمني" في الخطة الوطنية.

- إعادة تسليح المؤسسات العسكرية والتدريب على تكتيكات عسكرية جديدة: اضطرت الأجهزة العسكرية بسبب طبيعة

يرى آخرون أن الدولة استطاعت حشد حوالي 200 ألف من رجال الميليشيات⁽⁵³⁾. ومهما يكن، فإن أعداد هؤلاء كانت بلا شك مهمة لأسباب تتعلق بطول فترة الحرب (أكثر من عقد من الزمن)، وشدة المنازلة العسكرية. وينبغي لنا التذكير هنا أن أعداداً كبيرة من هؤلاء قد قضت في معركة الإرهاب، وأعداداً منهم أيضاً صارت من الجرحى والمعطوبين. لاحقاً، جرى التخلي عن كل هذه الأجسام شبه العسكرية في حدود الفترة 2009-2010، حيث أعلنت الحكومة عن حل سلك المقاومين والدفاع الذاتي، وإعادة دمج أعضائهم تدريجياً في المجتمع، كما حلّ وزير الداخلية سلك الحرس البلدي، وتوزعوا بين من سُرّح أو أعيد إدماجه في المؤسسات العسكرية و/أو المدنية للدولة⁽⁵⁴⁾.

إن الحديث عن استراتيجية المواجهة العسكرية خياراً أساسياً لمكافحة الإرهاب والمراهنة عليها لحل المشكلة الأمنية الناشئة، بعد إلغاء المسار الانتخابي وما حققته من بعض النجاحات، لا يمكن أن يمرّ من دون الحديث عما يمكن تسميته بـ "اقتصاد الحرب" الذي سلكته الجزائر في تلك الفترة. إذ لم يكن ممكناً تحقيق بعض هذا التقدم على الجبهة العسكرية لولا الموارد المالية الملجوبة عبر إعادة جدولة الديون وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي FMI، بشروطه الصعبة في ظل غياب أدنى إمكانية لمعارضة هذا الخيار وتبعاته على المجتمع بسبب سياسة "الكل الأمني". ولذلك، فإن تطبيق الجزائر برنامج صندوق النقد الدولي كان ناجحاً إلى حد بعيد⁽⁵⁵⁾، ليس لكفاءة الحلول المقترحة لحلحلة الوضع الاقتصادي المترهل، بل للظرفية التي طبّق فيها هذا البرنامج، التي جرى فيها قمع وتغييب أي إمكانية للمعارضة و/أو للاحتجاج ضد هذه الخيارات على الرغم من تكلفتها الاجتماعية الباهظة. فمن أجل التوافق مع توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كان لا بد من اعتماد تدابير تقشفية شديدة. على الجانب الإيجابي، سمحت هذه الإجراءات للجزائر بخفض عجز ميزانيتها من حوالي 9 في المئة عام 1993 إلى حوالي 3 في المئة عام 1994، ولكن في الجانب السلبي نتج من ذلك خسائر فادحة في الوظائف، حيث فقد آلاف الموظفين أعمالهم بسبب غلق المؤسسات العمومية أو خصصتها⁽⁵⁶⁾. مع ذلك، مكنت عمليات إعادة الجدولة والحصول على قروض من الحكومات الأجنبية والبنوك والمنظمات المالية الدولية النظام الجزائري من الخروج

53 زرواطي، ص 113؛ دالية غانم، "الجزائر: عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج الميليشيات لم تعد ولم تنجح بالكامل"، أسواق العرب، 30/1/2019، شوهد في 2022/10/21، في: <http://bitly.ws/tNwA>

54 يقدرها البعض بنحو 400 ألف وظيفة في المدة 1994-2000. ينظر: غانم.

55 قيم صندوق النقد الدولي، في نشرته الصادرة بتاريخ 5 آب/ أغسطس، مخطط التعديل الهيكلي l'adjustment structure، في الجزائر تقييماً إيجابياً، ينظر: Slaheddine Bariki, "Algérie Chronique Intérieure," *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. XXXV, CNRS Éditions (1996), p. 433.

56 Sueur, pp. 110-111.

57 مارتيناز، ص 277.

58 المرجع نفسه، ص 239-241، 277؛ Volpi, p. 113.

59 مارتيناز، ص 239-240.

60 Volpi, p. 113.

61 خلال سنوات 2014، 2015، 2016، و2019، ينظر: SIPRI, "Military Expenditure by Country, in Constant (2018)," 2020, accessed on 5/10/2022, at: <http://bitly.ws/zNY3>

لاسترجاع بعض المشروعية المفقودة، والظهور أمام الرأي العام المحلي والدولي مظهر الساعي لحل الأزمة، وما كان يأتي من المعارضة لم يكن مُرحَّبًا به أيضًا.

كانت السلطة تريد فرض رؤيتها وأجندتها الخاصة، ولذلك جاء رفضها قاطعًا وعنيفًا لمبادرة عقد روما، وحرمان هذه المبادرة من أي تأثير جوهري للدفع نحو تسوية سياسية في البلاد⁽⁶⁶⁾. ولذلك مضت السلطة في اتجاه تنفيذ رؤيتها بعد إعلان المجلس الأعلى للدولة زوال رئيسًا للدولة في كانون الثاني/يناير 1994 لتسيير المرحلة الانتقالية⁽⁶⁷⁾. في تلك الفترة، استمعنا إلى مفردات كثيرًا ما ردها الخطاب الرسمي، كمفردة "العودة إلى المسار الانتخابي"، و"بناء الصرح المؤسساتي"، ثم "استكمال بناء الصرح المؤسساتي"، والذي عنى المضى في طريق استحداث مؤسسات تخلف تلك المؤسسات المجمدة أو المحلولة عشية الانقلاب العسكري، أو بعده. اعتمدت السلطة في تلك الفترة على استراتيجية يمكن أن نسميها استراتيجية إعادة تشكيل الحقل السياسي، فأعلن الرئيس زروال حينها فشل الحوار مع قيادة جبهة الإنقاذ، وتنظيم انتخابات رئاسية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، وهي انتخابات فاز بها ليتحول من رئيس للدولة إلى رئيس للجمهورية، لتباشر "السلطة الجديدة" عملية "استكمال بناء الصرح المؤسساتي" عبر سلسلة من الخطوات، نجملها فيما يلي.

أ. التعديل الدستوري (دستور 1996)

بعد أن جرى تجاوز دستور 1989، عمدت السلطة إلى الوثيقة التوجيهية الأولى للدولة وأجرت عليها تعديلات وازنة انعكست على مجمل الحياة السياسية والحزبية في الجزائر بعد ذلك. يقوم مبدأ هذه التعديلات على استدراك الثغرات التي أبان عنها المشهد السياسي في الجزائر خلال المدة 1989-1991، والذي تسيده حزب إسلامي بحصوله على غالبية الأصوات في الاقتراعات التي انتظمت الانتخابات المحلية، والدور الأول من الانتخابات التشريعية. قاد هذا التعديل الدستوري الذي عُرض للاستفتاء الشعبي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1996 إلى "بدء العمل على تنظيم الحياة الحزبية والانتخابية تحضيرًا للمناسبات الانتخابية القادمة، فجاءت القوانين الانتخابية التي حددت معايير الممارسة السياسية، ثم جاء قانون

66 MacQueen, p. 102.

67 انتهت ندوة الوفاق الوطني إلى الاتفاق على أرضية لمرحلة انتقالية مدتها القصوى ثلاث سنوات، أسندت فيها السلطات العامة إلى هيئات انتقالية هي: رئاسة الدولة، وتولاها رئيس دولة يعينه المجلس الأعلى للأمن، ورئيس حكومة يعينه رئيس الدولة، وهيئة شبيهة بالبرلمان، ولكنها مُعيّنة سميت المجلس الوطني الانتقالي.

المعركة إلى اعتماد مبادئ الحرب ضد العصابات المسلحة، وبذلك جرى تكييف جزء من التكوين الذي يتلقاه الضباط وضباط الصف. ولتحقيق تقدّم في الميدان، جرى تحديث تسليح الوحدات المقاتلة، ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1994، زودت فرنسا الجزائر بمعدات للاتصالات والرؤية والقتال الليلي، إضافة إلى مروحيات النقل Mil MI24، وطائرات AS350، ومروحيات هجومية من طراز Ecureuil يمكن أن تركب عليها أجهزة الحرب المضادة للعصابات⁽⁶²⁾. ويبقى الاهتمام قويًا بهذا الجانب لتحقيق الجاهزية اللازمة للتصدي لمختلف أشكال الإرهاب.

2. الاستراتيجية السياسية، أو من إعادة تشكيل الحقل السياسي إلى المصالحة الوطنية

لا يعني حديثنا عن استراتيجية المواجهة الأمنية بوصفها الخيار الأول في التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب غيابًا تامًا للتعامل السياسي مع الأزمة التي ولّدتها. إن هذا التعامل نرّقه من السلطة كما نجده لدى المعارضة السياسية. ففي هذا الصدد يشير بنيامين ماك كوين إلى محاولتين بارزتين لحلّ النزاع قبل 1999. أولًا في الفترة 1994-1995، عندما أطلقت بعض الأحزاب السياسية عبر "عقد روما"⁽⁶³⁾ سلسلة من التوصيات لإنهاء الصراع في إطار سياسي، ودعوة الجيش إلى ترك الحياة السياسية في البلاد، أما المحاولة الثانية فتتعلق بالمفاوضات السرية بين القيادة العسكرية العليا وقيادة الجيش الإسلامي للإنقاذ، في المدة 1995-1997، والتي أفضت إلى وقف إطلاق النار⁽⁶⁴⁾.

يمكن التذكير أيضًا بمبادرات أخرى، من قبيل ندوة الوفاق الوطني التي نظمتها السلطة وجمعتها مع بعض الفواعل من المعارضة السياسية، والتي انتهت بالجنرال اليامين زروال رئيسًا للدولة، ثم مبادراته الحوارية مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁽⁶⁵⁾. لكن كثيرًا من هذه المبادرات لم يُكتب لها النجاح؛ فما كان يأتي من السلطة كان يُوصف بأنه محض مناورات تفتقد الجدية، أو مجرد وسيلة

62 مارتينا، ص 240: 107. Sueur, p.

63 المقصود هنا هو اللقاء الذي نظّمته الجمعية الكاثوليكية سانت إيجيديو بالعاصمة الإيطالية روما في كانون الثاني/يناير 1995، وجمع بعض الأحزاب والقيادات السياسية والمدنية الفاعلة في تلك الفترة، وكانت حصيلة أرضية من المقترحات التي تركزت على الحل السياسي والسلمي للأزمة الجزائرية.

64 Benjamin MacQueen, *Political Culture and Conflict Resolution in the Arab World: Lebanon and Algeria* (Australia: Melbourne University Press, 2009), p. 98.

65 الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب"، سياسات عربية، العدد 34 (أيلول/سبتمبر 2018)، ص 46-47. ولتفاصيل أكثر حول مجريات الحوار وحديثاته مع قيادة جبهة الإنقاذ، ينظر: الطويل، الفصل التاسع، ص 291-334.

• وضع آليات قانونية تتعلق بنمط الاقتراع المعتمد في الانتخابات⁽⁷¹⁾: بدلاً من نمط الاقتراع المبني على أساس غالبية الأصوات في الدائرة الانتخابية الواحدة الذي انتظمت على منواله الانتخابات السابقة، جرى اعتماد نمط الاقتراع النسبي على القائمة، وبهذا الإجراء صُمِن النظام مسبقاً تقييد مخاطر تنامي قوة سياسية معينة كما حصل في انتخابات 1991 الملغاة⁽⁷²⁾.

• استخدام و/ أو تطويع الجهاز الحزبي الموجود، أو استحداث جهاز حزبي وظيفي: يرى عدي الهواري أن الأحزاب السياسية في الجزائر أقرب إلى كونها "أجهزة دولة" منها إلى منظمات مستقلة تمثل التيارات السياسية والأيدولوجية في المجتمع⁽⁷³⁾، وإذا كان هذا الوصف لا ينطبق على جميع الأحزاب، فإنه ينطبق على بعضها على الأقل. وبناءً عليه، وعلى الرغم من آليات الضبط القانونية التي أسفرت عنها استراتيجية إعادة تشكيل المجال السياسي بعد الاستفتاء على دستور 1996، لم يتوان النظام في استخدام آليات أخرى قبل هذا التاريخ أو بعده، فآلية الحل كانت الأسلوب في التعامل مع جبهة الإنقاذ، وآلية الاحتواء مع حزب جبهة التحرير الوطني التي أبانت في عهد أمينها العام عبد الحميد مهري عن مسعى للاستقلال عن أداء دور حزب الواجهة أو حزب الإدارة أو الحزب الوظيفي، خاصة عندما اصطفت مع المعارضة الفاعلة ووقعت معها أرضية العقد الوطني في روما سنة 1995. ودفع هذا المسعى إلى تنسيق ما عُرف بـ "المؤامرة العلمية" داخل الحزب "العتيد" التي نجم عنها الإطاحة بمهري واستخلاف بوعلام بن حمودة، الذي اتخذ معه الحزب موقفاً مؤيداً للنظام في انتظار أن يستند إليه. كما استخدم النظام أسلوب العصا والجزرة مع أحزاب أخرى من خلال ضم بعضها إلى الحكومات المتعاقبة كحركة "حمس" و"حزب التجديد الجزائري"، وشهدت أحزاب أخرى انشقاقات داخلية حول المنهجية التي يجب أن يتخذها الحزب تجاه النظام⁽⁷⁴⁾. وهو مسعى تكثف استخدامه في محطات أخرى عندما صارت "الحركات التصحيحية"، والانقسام، والتشظي ضمن المؤسسة الحزبية الواحدة والتجوال السياسي،

الأحزاب السياسية الذي حدد الحقل السياسي، ووضع الأطر التي تُبنى عليها الأحزاب"⁽⁶⁸⁾، ثم جاء قانون الإعلام الذي أعاد تحديد ضوابط الممارسة الإعلامية.

ب. تنظيم انتخابات تشريعية جديدة في 5 حزيران/ يونيو 1997

بوصف الانتخابات التشريعية خطوة ثانية بعد الانتخابات الرئاسية والتعديل الدستوري لاستعادة الشرعية الشعبية المفقودة، عمد النظام السياسي في إطار استراتيجيته لإعادة تشكيل الحقل السياسي إلى حزمة من التدابير القانونية المهمة ليبقي على هذا الحقل في نطاق حيازته وتحت قبضته قبل تنظيم أي انتخابات جديدة. ومن هذه التدابير يمكن أن نذكر:

• صياغة مشروع قانون عضوي جديد للأحزاب السياسية: كرس هذا القانون الذي صدّق عليه المجلس الانتقالي رقابة أكبر للإدارة، ومنحها سلطات واسعة تتعلق بتخصيص أحزاب سياسية جديدة وآليات اعتمادها. وبموجب المادة 42 من هذا القانون جرى أيضاً إلزام جميع الأحزاب المعتمدة "الخاضعة لأحكام القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 تموز/ يوليو 1989 بجعل تسميتها وأسسها وأهدافها مطابقة للمادتين 3 و5 من هذا القانون، وكذا أي عنصر من عناصر قانونها الأساسي أو نشاطاتها"⁽⁶⁹⁾، والتكيف معه قبل تاريخ 6 أيار/ مايو 1997. وهو ما اضطر بعض هذه الأحزاب إلى تغيير تسمياتها، وتعديل برامجها لاستبعاد كل ما يشير إلى عناصر الهوية الوطنية وإبعادها عن الاستخدام والتوظيف السياسيين. أما الأحزاب التي رفضت ذلك فإما أنها حلت نفسها، وإما حلتها السلطة القضائية، وكان ذلك خطوة أخرى على نهج تسييج الحياة السياسية وإعادة صياغة الخريطة الحزبية في الجزائر⁽⁷⁰⁾.

68 توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 141.

69 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12، السنة الرابعة والثلاثون، الخميس 27 شوال عام 1417 هـ الموافق 6 مارس سنة 1997م، "أمر رقم 97 - 09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية"، ص 35، شوهده في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3SrrPB9>

70 يقول البعض إن قانون الأحزاب الجديد انطوى على تقييدات عكست تراجعاً واضحاً عن المبدأ العام لحرية التعددية الحزبية، ومثل تضييقاً على حرية إنشاء الأحزاب بإجراءات وشروط أشد حزمًا وصرامة إلى حد يؤدي إلى نفي هذه الحرية السياسية. ينظر في هذا الصدد: عبد الرحمن بن جيلالي، "الحق في تكوين الأحزاب السياسية في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 4، العدد 1 (15 شباط/ فبراير 2011)، ص 35-58، شوهده في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3EsTawX>؛ خالد، ص 145-148.

71 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12، أوامر، 27 شوال 1417هـ، "أمر رقم 97 - 07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات"، شوهده في 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3SjcYsl>

72 خالد، ص 143.

73 Lahouari Addi, "Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs," *Le Quotidien d'Oran*, 12-15/10/2003, 13/12/2009, accessed on 21/10/2022, at: <https://bit.ly/3KqSjvo>

74 خالد، ص 139.

حول تقييمها فإنها قد نزعت، ولو أفقيًا وجزئيًا، الشرعية عن تيارات سياسية بقيت تشغل وتناضل تحت عنوان "الحق التاريخي"، وترفض الإقرار بالواقع الجديد. وشيئًا فشيئًا، اقتنعت عديد الفعاليات الحزبية والسياسية المعارضة بنهج المشاركة الانتخابية والسياسية، رغبة، في التموقع والاعتراف من مزايا النسق وخيراته، أو رهبة من الحل، والتفكيك، وغيرهما. وكان هذا المسلك نصرًا جزئيًا على آلة الإرهاب التي تراجعت في مرحلة لاحقة بعد أن باتت تفقد مسوغات وجودها مع الزمن. وتعزز هذا التراجع عندما أطلق النظام مسار الوثام المدني، ثم مسار المصالحة الوطنية في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة⁽⁷⁸⁾.

”

صحيح أن العامل السياسي كان في الحالة الجزائرية سببًا مباشرًا للانخراط في هذا الخط، ولكن لا يمكن استبعاد العامل الاقتصادي بوصفه مغذيًا، فالإرهاب والحركات العنفية هي نتيجة أزمة، ومناخ الأزمة هو الذي يوفر الشروط الكفيلة بنشوء الظاهرة إن لم تكن موجودة، أو يوفر الشروط المناسبة لتوسعها وانتشارها في حالة وجودها الكامن

“

3. استراتيجية التنمية: أو الاقتصاد في معادلة مكافحة الراديكالية

لا تكتمل خطة مكافحة الإرهاب بالمراهنة على الحلين الأمني والسياسي فحسب، إذ تبقى عوامل الفقر والتهميش والاستبعاد الاقتصادي مغذية للانخراط في مسالك العنف والراديكالية. صحيح أن العامل السياسي كان في الحالة الجزائرية سببًا مباشرًا للانخراط في هذا الخط، ولكن لا يمكن استبعاد العامل الاقتصادي بوصفه مغذيًا، فالإرهاب والحركات العنفية هي نتيجة أزمة، ومناخ الأزمة هو الذي يوفر الشروط الكفيلة بنشوء الظاهرة إن لم تكن موجودة، أو يوفر الشروط المناسبة لتوسعها وانتشارها في حالة وجودها الكامن. إن الإخفاقات التنموية وفشل برامج التنمية، والإحباطات الاجتماعية

ظواهر حزبية لافتة للانتباه. وقد عمد النظام في مناسبات أخرى إلى إنشاء جهازه الحزبي الوظيفي والدفع به في العملية الانتخابية، وهي الحال التي نرقبها مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND، الذي وُلد وتأسس قبل ثلاثة أشهر فقط من انتظام الانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو 1997. وخلال وقت قياسي كانت له مقاربه وأمواله وموارده البشرية، وحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية (155 مقعدًا من جملة 380 مقعدًا)، وهو ما منح الرئيس زروال المجلس الذي كان يتوق إليه⁽⁷⁵⁾.

• تنظيم انتخابات بلدية وولائية: وهي الحلقة الثالثة في مسار بناء مؤسسات منتخبة واستعادة الشرعية الشعبية المفقودة، وفي هذه الانتخابات التي انتظمت في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، تكرر فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حيث حصد أغلبية المجالس البلدية والولائية، وصار الحزب الوظيفي الثاني للنظام إلى جانب جبهة التحرير الوطني.

إلى جانب ما سبق ذكره من التدابير والآليات، لا ينبغي أن ننسى بعض التدابير الأخرى التي اشتملت عليها أجندة النظام في تلك الفترة لتكون صمام أمان إزاء أي مفاجآت غير محسوبة قد تحملها الانتخابات، ويتعلق الأمر بتنصيب دستور 1996 على استحداث غرفة ثانية للبرلمان، هي مجلس الأمة، مُنح فيها رئيس الجمهورية صلاحية تعيين ثلث أعضائه تحت عنوان الثلث الكابح والمعطل، وهو تدبير كفيل بتحقيق الأمان السياسي المطلوب الذي لا يخل بأهداف الفاعل السياسي الممسك بزمام الأمور.

حققت الاستراتيجية السياسية في خطة مكافحة الإرهاب في التجربة الجزائرية بعض النجاحات المحسوسة؛ إذ إن رحلة المرور من مرحلة السلطة الفعلية، الفاعلة للشرعية الشعبية من جراء الانقلاب العسكري، إلى مرحلة السلطة الشرعية، بعد العودة إلى المسار الانتخابي واستكمال حلقاته من الرئاسيات إلى المحليات، لم تكن سهلة، لكن المهم ضرورة الإقرار بتمكن النظام في ظرفية تاريخية استثنائية وخطيرة من إعادة بناء مؤسسات "شرعية، منتخبة، ومكرّسة للخيار الديمقراطي"⁽⁷⁶⁾.

قد يعترض البعض أن هذه الشرعية منقوصة، وأن آلية الانتخاب شابتها عمليات تزوير مفضوحة، وأن ما أُنجز خلال تلك الفترة تحت عنوان التغيير لم يكن - إذا استعرنا التعبير من البعض - إلا تغييرًا ضمن إطار الاستمرارية *Changement dans la continuité*⁽⁷⁷⁾؛ أي استمرارية النظام نفسه. ولكن هذه السيرة مهمة اختُلف

75 Addi.

76 خالد، ص 149.

77 Bariki, p. 414.

78 للتعرف إلى تفاصيل مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية وأثرهما الإيجابي في كبح الإرهاب وانحساره في الجزائر يمكن الرجوع إلى: سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب".

لهذه الاعتبارات وغيرها، "كان لا بد للنظام الجزائري من دعم استراتيجيته في مجال مكافحة الإرهاب بخطط سياسية مدعومة ببرامج اجتماعية وثقافية كفيلة بالقضاء الشامل على هذه الظاهرة"⁽⁸³⁾، حيث أصبحت مكافحة التطرف العنيف والإرهاب والوقاية منها من خلال المناهج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل عناصر مهمة في إطار سياسة التنمية التي قادتها الحكومة الجزائرية⁽⁸⁴⁾. بناءً عليه، إذا تجاوزنا سنوات التسعينيات (1992-1999) التي انشغل فيها النظام بتدبير الشأن الاقتصادي والمالي وإدارة ما أسماه البعض "اقتصاد الحرب"، لتوفير الموارد المالية الضرورية للمنازلة العسكرية مع الإرهاب، عبر سلسلة القرارات الاقتصادية القاسية التي أشرنا إلى بعضها في عنصر سابق، فإنه سيكتف جهوده في مرحلة لاحقة (2000-2014) خاصة عندما تحسّن الوضع المالي للبلاد في فترة حكم الرئيس بوتفليقة لإنفاذ حزمة واسعة من التدابير الاقتصادية.

ترافقت جهود الحل السياسي (الوثام المدني، المصالحة الوطنية) مع جهود تستهدف البنية الاقتصادية وإعادة إنعاش القطاع الاقتصادي، من خلال إعادة تأهيل المناطق الريفية التي عانت موجات نزوح كبيرة جراء تدهور الوضع الأمني في العشرية السابقة، وتشجيع ساكنتها لإعادة استغلال عقاراتهم وملكياتهم الزراعية. وبشرت الدولة، لتحقيق ذلك، تطبيق برنامج عريض للإسكان الريفي والدعم المالي لتشجيع الفلاحة الريفية وعودة النازحين إلى مناطقهم⁽⁸⁵⁾. وفي إطار توجهاتها والتزاماتها بوصفها دولة اجتماعية "راعية ورازقة"، رُصدت "تحويلات اجتماعية" ضخمة، حيث "بلغت نسبة نفقات الدولة السنوية لفائدة الفئات المحرومة حوالي 12 في المئة من مجموع الناتج المحلي الخام"⁽⁸⁶⁾.

وفي إطار استراتيجية التنمية التي تستهدف دفع حركية جديدة تستند إلى النمو الاقتصادي القوي، جرى إطلاق سلسلة من المشاريع الاقتصادية استمرت خلال المدة 2001-2014 مدفوعة بالمداخيل الضخمة للريع البترولي الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة بعد ارتفاع أسعاره في السوق الدولية، نذكر منها⁽⁸⁷⁾:

83 زرواطي، ص 116.

84 الجزائر والقضاء على الراديكالية: تجربة للتبادل، ص 8.

85 Taibi, p. 47.

86 الجزائر والقضاء على الراديكالية: تجربة للتبادل، ص 9. وللإشارة، ارتفعت قيمة التحويلات الاجتماعية في سنة 2001 من 315 ملياراً إلى ما يزيد على 1797 ملياراً في سنة 2020، ينظر: حامي، ص 79.

87 Becharif Kheira & Imekhelaf Rachida, "L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie," *Revue Algérienne d'Economie et gestion*, vol. 15, no. 2 (2021), pp. 890-893, accessed on 21/10/2022, at: <https://bit.ly/3Es7RjZ>

والاقتصادية الحاصلة محفز لولادة الراديكالية، ولذلك تصبح الحركات الراديكالية ملاذاً يجمع أولئك الذين أحسّوا بالتهميش، ومن ثمّ يسهل تعبتهم واستخدامهم⁽⁷⁹⁾.

تمدّنا بعض الأرقام المتوافرة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان في بداية تفجر الوضع الأمني في الجزائر بصورة واقعية عن الحالة التي كان عليها هذا الوضع، فعدد العاطلين عن العمل في الجزائر كان أكثر من مليوني فرد من مجموع سكاني قُدّر حينها بـ 28 مليون نسمة، 55 في المئة من هؤلاء العاطلين من الفئة العمرية الأقل من 20 سنة. ومقارنة بالفئة السكانية النشطة بلغ معدل البطالة المعلّان 28.1 في المئة، على أن المعطلين الذين لم يسبق لهم مزاوله أي عمل شكلوا ما معدله 73 في المئة من المجموع العام لهؤلاء⁽⁸⁰⁾، بل إن مناصب العمل الدائمة المعروضة في المدة 1990-2001 تراجعت بنسبة 90 في المئة عمّا كانت توفره سوق العمل قبل ذلك⁽⁸¹⁾.

وخلال سنة 1992، ارتفعت الأسعار إجمالاً بنسبة 32 في المئة، وفقد الدينار 70 في المئة من قيمته السابقة، كما انخفض الدخل الفردي الحقيقي لحوالي 14 مليون شخص، مع وجود ما يقرب من 4 ملايين من دون دخل. وضعّ زادته صعوبة الضغوطات غير المسبوقة التي بات يشهدها الاقتصاد الجزائري تحت ضغط خدمة الدين الخارجي الذي وصل خلال سنة 1992 إلى حدود 75 في المئة من حجم عائدات صادراته، مشكّلة أعلى نسبة سداد في العالم⁽⁸²⁾، وهو ما دفع في اتجاه اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإنفاذ خطته لإعادة الهيكلة التي فرضت بدورها إكراهات اقتصادية واجتماعية جديدة على عاتق الجزائريين.

إدّاء، في سياق سوسيو-اقتصادي تسوده الهشاشة، تصبح كل المسالك ميسرة أمام شبكات التجنيد والتعبئة لاستمالة ناقلين جدد من الوضع الاقتصادي المتردي، ومن عمليات التهميش والاستبعاد الاجتماعي، مع ما يُذكي فتيلها من إحساس بالإقصاء السياسي لفئات عريضة راهنت في مرحلة ما على بديل سياسي يحقق طموحاتها، ويفتح أمامها إمكانات تحسين الوضع وتحقيق الترقى الاجتماعي وإدخالهم في معادلة الإرهاب، خاصة الفئات الشبابية، فيجد العديد منهم نفسه منغمساً تدريجياً في معادلة الراديكالية.

79 سعود، الحركات، ص 162 وما بعدها.

80 Bariki, p. 438.

81 حسان حامي، "تحويلات دولة الرعاية في الجزائر: السياسات الاجتماعية على محك أزمت الاقتصاد والتنمية"، عمران، مج 10، العدد 37 (صيف 2021)، ص 76.

82 Jocelyne Cesari, "Algérie: Chronique Intérieur," *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. XXXI (1992), CNRS Edition, pp. 632-638, accessed on 21/10/2022, at: <https://bit.ly/3IOZkRz>

تطورها. وفي سياق مسلك تحقيقنا لهذه المراحل، ركّزنا على أبرز الاستراتيجيات التي جرى اتباعها في التعامل مع الظاهرة الإرهابية، وهي ثلاث أساسية: أمنية - عسكرية، وسياسية، ثم اقتصادية - اجتماعية⁽⁹⁰⁾.

في المجال العسكري والأمني، خرجت أجهزة الأمن والدرك وجّل المؤسسات العسكرية بخبرة وازنة لم تتحصل عليها من قبل، وهذه الخبرة هي حصيلة سنوات من المكابدة والتدريب والممارسة والاحتكاك مع مواقف شبه يومية لنزال ميداني حقيقي، وليس عبر مناورات متحكّم فيها أو عبر سيناريوهات متخيلة. بناءً عليه، فالعسكري ورجل الأمن والدركي والجندي الجزائري صاروا في ميزان الحرب على الإرهاب رقمًا له وزنه. وليس ادعاءً القول إن المنوال الجزائري من هذه الناحية صار جديرًا بالاعتناء والمتابعة، فللجزائر رصيد من الخبرة والتدريب يمكن أن تمنحه للغير في مجال التصدي والمجابهة الأمنية للإرهاب، إن لم يكن على مستوى دولي، فعلى الأقل لجوارها العربي و/أو الأفريقي الذي لا يزال الفعل الإرهابي ناشطًا في ساحته. يمكن أن يكون المنوال الجزائري في التصدي الأمني - العسكري للإرهاب مفيدًا وفيه عبر ودروس مهمة، ولعل أهم درس أنه حافظ على الدولة من السقوط في أيدي جماعات مسلحة وصل بعضها إلى مستوى غير مسبوق من العدمية، في وقت راهن كثيرون على أن ذلك وشيك الوقوع.

في المجال السياسي، تمدّنا التجربة الجزائرية بقاعدة مهمة مفادها أن المشاكل السياسية ينبغي أن تُحسم سياسيًا دائمًا، وأن الفرصة عندما تُتاح للحل السياسي لا ينبغي تأجيلها مطلقًا، ولذلك نبّه بعض السياسيين منذ البداية إلى أن عمق الأزمة سياسي بامتياز، وأن حلّها لن يكون إلا سياسيًا، ولذلك يمكننا أن نتساءل: هل كان من المحتم أن يستنفد الجزائريون سنوات طويلة في اقتتال داخلي، وهدر لمقدرات الدولة والمجتمع حتى يجري الاقتناع بعد انقضاء ما يقارب العقد من الزمن بجدوى الحلول السياسية؟ لو قُدّر لصوت السياسة أن يتغلب منذ البداية، وأن تجري التسويات على أسس عادلة، لطوى الجزائريون أزمته في مراحلها الجنينية، ولكن التقديرات الخاطئة للخصمين (سلطة وإسلاميين) في أن ينهي أحدهما الآخر ويُنزل به الهزيمة، أدخلت الجميع في عنف سياسي أعمى وحرب أهلية مدمرة إن مُحيت آثارها المادية فإن آثارها المعنوية لم تُحجّ بعد.

أما في المجال الاقتصادي، فيبدو أن الحلول الاقتصادية أيضًا، على الرغم مما حققته، وهذا أمر لا يمكن إنكاره، حيث انفتح الجزائريون على

• مشروع الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: يُوّشر انطلاق هذا المشروع إلى بداية تطبيق سياسة التوسع في الإنفاق العام لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقُدّر غلافه المالي المرصود بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليارات دولار).

• البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: قُدّر الغلاف المالي لهذا البرنامج بنحو 8 أضعاف الغلاف المرصود لمشروع الإنعاش الاقتصادي؛ حيث جاوز عتبة 4202 مليار دينار (نحو 56 مليار دولار)، رُصد منها ما يساوي 1908.5 مليارات دينار جزائري، أي ما يعادل 45.5 في المئة من المبلغ الإجمالي، لغرض تحسين ظروف معيشة السكان في مجالات الصحة والسكن والتعليم وتهيئة الإقليم، وغيرها.

• برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014: الذي قُدّر غلافه المالي الإجمالي بـ 21124 مليار دينار (286 مليار دولار)، حاز فيه قطاع تنمية المورد البشري على غلاف مالي جاوز 10000 مليار دينار، أي ما يمثل 40 في المئة من المبلغ الإجمالي، رُصد كله للتكفل بمسائل ذات علاقة مباشرة بحاجات الأفراد من عمل وصحة وسكن وتربية وتعليم عالٍ وتكوين مهني وتضامن وطني وحماية اجتماعية⁽⁸⁸⁾.

لقد تركت هذه المشاريع كما يقول أحد الباحثين⁽⁸⁹⁾ آثارًا اقتصادية واجتماعية عميقة خلال ما يقرب من العقدين من حكم الرئيس بوتفليقة، ونتيجة ذلك حصل تحسن على صعيد عديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، كالسكن والشغل والتنمية المحلية. لكن هذه المشاريع كثيرًا ما ارتبطت بمواعيد سياسية كانت فيها وعود التنمية واحدة من أهم سبل تثبيت شرعية بدت غير مستقرة، بسبب الحراك الاحتجاجي الذي لم يكن يتوقف إلا ليندلع من جديد، أصبح معه السلم الاجتماعي المستعاد أهم هاجس للنظام. وبدت عبارة "شراء السلم الاجتماعي" مفهومًا يصف الطريقة التي طفق يستخدمها النظام السياسي لإطفاء الاحتجاجات المستعرة، خاصة عندما بات احتياطي الصرف الذي تراكم خلال سنوات الطفرة النفطية يتآكل تحت وطأة تهاوي أسعاره بعد 2014، وعندما صار الاحتجاج مسلحًا وتطوّر في بعض البلاد العربية مُسقَطًا أنظمة بأكملها خلال "الربيع العربي".

خلاصة واستنتاجات

حاولنا في هذه الدراسة الاشتغال بـ "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب" والبحث في أصل منشئها الأول، ثم مرافقتها عبر مراحل

88 Programme de Développement Quinquennal 2010-2014, "Communiqué du Conseil des Ministres," accessed on 21/10/2022, at: <https://bit.ly/2T5bbHq>

90 ركّزنا في هذه الدراسة على هذه الأبعاد الثلاثة لأهميتها، مع قناعتنا بوجود ترتيبات وتدابير أخرى ذات منحى ديني وثقافي (تأميم مؤسسة المسجد والخطاب الديني على الإجمال)، وتدابير ذات منحى دبلوماسي، وتدابير أخرى كثيرة لا يمكن تناولها جميعًا.

يستشعر الفاعل السياسي المركزي خطراً داهماً يهدد الدولة، فإذا كانت الموجتان السابقتان من الإرهاب، كما تحدثنا عنهما في مبدأ هذه الدراسة، قد أصبحتا شيئاً من الماضي أو توارتا إلى الهامش، فإن هذا لا يعني أن الجزائر قد باتت في منأى نهائي عنه، بل إن أشكالاً مستجدة لهذا الإرهاب يجري التحذير منها والتعامل معها بأساليب جديدة.

في الإمكان أن نتحدث هنا عن إرهابات موجة ثالثة، يمكن أن نطلق عليها تجوراً بـ "الإرهاب الانفصالي"⁽⁹⁴⁾ في الجزائر، الذي تقوده بعض الحركات العنصرية، كما هي حال "الحركة من أجل تقرير المصير في منطقة القبائل" *Mouvement pour l'autodétermination de la Kabylie, MAK* الساعية إلى فصل منطقة القبائل عن الجسم الجزائري، عبر بناء تراتبية تنظيمية وتشكيل جيوب مسلحة في هذه المنطقة⁽⁹⁵⁾. طبعاً، لا يزال الوقت مبكراً لنحكم على مدى حضور هذا الشكل الجديد من النشاط الإرهابي وانغراسه، وتعوزنا بخصوصه المعلومات المؤكدة، وبناءً عليه، نقول إن الإرهابات التي تبدت خلال صائفة 2021 باتت تدل على أن التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب لا تزال - مهما اختلفنا حول تقويمها - تجربة مستمرة في نطاق الزمن. ولعل الوضع الراهن في الجزائر والوضع الإقليمي والدولي الجديد وما يميزه من عدم الاستقرار، يجعلنا نخلص إلى أن موضوعه "الإرهاب" والتعامل معها ستبقى في الجزائر، حتى فترة قادمة، من الموضوعات التي لم تستفرغ حملتها بعد⁽⁹⁶⁾.

شيء من يسر المعاش وتحسن القدرة الشرائية، لم تُقد إلى بناء النموذج الاقتصادي المأمول، فالـ 1000 مليار دولار التي حُققت في جسم الاقتصاد الجزائري لم تكف لإخراجه من نمط الاقتصاد الريعي المرتهن لأسعار البترول وتقلبات السوق الدولية، كما فشلت في فتحه على المنافسة الحقيقية في إطار علاقات السوق وقواعد المنافسة والشفافية⁽⁹¹⁾. لقد بقيت الممارسات الريعية هي المهيمنة، وتحوّل الربح البترولي من مورد اقتصادي كان في الإمكان استثماره في تحقيق الوثبة الاقتصادية "إلى مورد سياسي يُستعمل في إحكام القبضة على المجتمع ومفاصل الدولة ومؤسساتها، ومنع تحرر المجتمع الاقتصادي من قبضة المجتمع السياسي، وتحويله باختصار إلى أداة لضمان البقاء في السلطة"⁽⁹²⁾.

نعود إلى القول إن النظام استطاع تسييج الوضع والخروج من مأزق الانقلاب العسكري، واستعادة بعض الشرعية الشعبية المفقودة، وتسويق نفسه سياسياً أمام المنابر الدولية نظاماً ديمقراطياً تعددياً مكرساً للخيارات والمسارات الديمقراطية التي تمر دورياً عبر آلة الانتخابات. ولكن الذي بقي محلّ سجال أن هذه "المكتسبات" لم تكن مبنية على قواعد صلبة تركز الممارسة الديمقراطية الحقيقية والتداول الفعلي على السلطة، ولذلك لم يكن مفاجئاً أن يتهاوى هذا البناء الذي استهلك من عمر الجزائريين ما يقارب ثلاثة عقود كاملة من دون أن يصل بهم إلى النموذج المنشود، تحت زخم حراك شعبي غير مسبوق طامح إلى جزائر الحرية والكرامة.

وينبغي القول أيضاً إن الإرهاب بطبعته التسعينية كما حَبرتها الجزائر على خطورتها قد أكسبت الجزائريين مناعة جنتهم وحبّت بلدهم مخاطر التفكك والفشل كما حصل في بعض دول الربيع العربي مثل سورية وليبيا، إذ أصبحوا أكثر تهيئاً من الاندفاع في مسارات تاريخية غير محسوبة العواقب. ولكن ما تشكل قبالتهم من نموذج للدولة لم يكن البتة مكافئاً لضريبة الدم والتكلفة الزمنية والمادية والبشرية التي دفعوها خلال العشرية السوداء؛ دولة استولت عليها نخب، بل عصب⁽⁹³⁾ سياسية ومالية فاسدة وأوصلتها إلى مستوى غير مسبوق من الضعف والترهل؛ ولذلك، لم يكن غريباً أن يندلع الاحتجاج الشعبي مرة أخرى ليستعيد الدولة "المنهوبة" محاولاً وضعها على السكة من جديد.

مع ذلك، لم تختفِ مفردة الإرهاب تماماً من القاموس الجزائري؛ إذ لا تزال حاضرة وفاعلة ويجري استدعاؤها دوماً وتشغيلها عندما

91 حامى، ص 82-83.

92 نوري دريس، "المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة"، سياسات عربية، العدد 19 (آذار/ مارس 2016)، ص 89.

93 أو "عصابة" كما أطلق عليها في خطابه ذات يوم رئيس أركان الجيش الجزائري، الفريق أحمد قائد صالح، ثم شاعت من بعده وصفاً للزمرة الحاكمة قبل 2019.

94 أستير العبارة من نقاش جمعني بالدكتور طيبي غماري حول موضوع هذه الدراسة. وهذا الشكل من الإرهاب كما هو معلوم كانت بعض البلدان قد خبرته في فترات سابقة، كما هي الحال مثلاً في إسبانيا مع حركة ITA الباسكية، وفي أيرلندا الشمالية مع منظمة IRA، وفي فرنسا مع جبهة تحرير كورسيكا FLC، وغيرها.

95 صنف المجلس الأعلى للأمن MAK في 18 أيار/ مايو 2021 منظمة إرهابية تهدد الأمن العام والوحدة الوطنية، واتهمتها في 18 آب/ أغسطس 2021 وحركة رشاد *Mouvement Rachad* بوقوفها وراء سلسلة الحرائق المدمرة التي اجتاحت منطقة القبائل ومناطق أخرى، وتورطها في اغتيال الناشط والفنان جمال بن سماعيلين في صائفة 2021، وبتنفيذ أجدات خارجية معادية للجزائر ولوحدتها الترابية وطبيعة نظامها السياسي. ينظر: تقرير وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية في هذا الخصوص: "تتوّن يتّراس اجتماعاً استثنائياً للمجلس الأعلى للأمن"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2021/3/18، شوهدي في: 2022/10/21، في: <https://rb.gy/wkzjoa>96 يحدث تطور مهم في الجزائر بخصوص التعامل مع ملف الإرهاب، ويبدو أن هناك تحسناً مهماً لمجمل النصوص القانونية، واستحداثاً لآليات وتدابير خاصة للتصدي لأشكاله الجديدة، كاستحداث الآلية المتعلقة بإضافة أو حذف كيانات أو أفراد في قوائم خاصة للإرهاب يجري إعدادها وتعيينها دورياً من طرف لجنة يرأسها وزير الداخلية، ويشغل عضويتها وزراء ورؤساء أجهزة عسكرية وأمنية عديدة، وهو ما نصّت عليه المراسيم الجديدة، كالمرسوم التنفيذي رقم 21-384 الصادر في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. مع ما يخضع له هؤلاء الأفراد وتلك الكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة من حظر للنشاط وحجز و/ أو تجميد للأصول ومنع من السفر، وغيرها. ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة الثامنة والخمسون، 6 ربيع الأول عام 1443هـ، 13 أكتوبر سنة 2021م، شوهدي في: 2022/10/21، في: <https://bit.ly/3ATHQYa>

المراجع

العربية

References

- _____ . **الجريدة الرسمية**. العدد 25، السنة الثلاثون، الأحد 3 ذي القعدة عام 1413 هـ الموافق 25 أبريل سنة 1993م. "مرسوم تشريعي رقم 93 - 05 مؤرخ في 27 شوال عام 1413 الموافق 19 أبريل سنة 1993، يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 92 - 03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 والمتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب". في: <https://bit.ly/3ZbsE34>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. **دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية** (كانون الأول/ ديسمبر 2016).
- _____ . **الجزائر والقضاء على الراديكالية: تجربة للتبادل** (أيلول/ سبتمبر 2015). في: <https://bit.ly/3ImikyD>
- حامي، حسان. "تحولات دولة الرعاية في الجزائر: السياسات الاجتماعية على محك أزمات الاقتصاد والتنمية". عمران. مج 10، العدد 37 (صيف 2021).
- خالد، توازي. "الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل". رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر. 2005-2006.
- دريس، نوري. "المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة". سياسات عربية. العدد 19 (آذار/ مارس 2016).
- سعود، الطاهر. "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب". سياسات عربية. العدد 34 (أيلول/ سبتمبر 2018).
- _____ . **الحركات الإسلامية في الجزائر: الجذور التاريخية والفكرية**. دبي: مركز المسبار، 2012.
- سميرة، باسط، "الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014". رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر. 2014.
- الطويل، كميل. **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة**. بيروت: دار النهار، 1998.
- سعدون، فاطمة. "السياسة الجنائية الإجرائية لمكافحة الإرهاب: جرائم الإرهاب". رسالة ماجستير. كلية الحقوق. جامعة الجزائر. 2013/2014.
- قوي، بوحنية. "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: تقييم حصيلة"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. في:
- بن جيلالي، عبد الرحمن. "الحق في تكوين الأحزاب السياسية في التشريع الجزائري". **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**. مج 4، العدد 1 (15 شباط/ فبراير 2011). في: <https://bit.ly/3EsTawX>
- بوكرع، لياس. **الجزائر: الرعب المقدس**. ترجمة خليل أحمد خليل. الجزائر/ بيروت: منشورات ANEP؛ دار الفارابي، 2003.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية**. العدد 78، السنة الثامنة والخمسون، 6 ربيع الأول عام 1443 هـ، 13 أكتوبر سنة 2021م. في: <https://bit.ly/3ATHQYa>
- _____ . **الجريدة الرسمية**. العدد الأول، السنة الرابعة والثلاثون، الأحد 25 شعبان عام 1417 هـ الموافق 5 يناير سنة 1997م. "مرسوم تنفيذي رقم 97 - 04 مؤرخ في 24 شعبان عام 1417 الموافق 4 يناير سنة 1997، يحدد شروط ممارسة عمل الدفاع المشروع في إطار منظم". في: <https://bit.ly/3ITBB2L>
- _____ . **الجريدة الرسمية**. العدد 12، السنة الرابعة والثلاثون، الخميس 27 شوال عام 1417 هـ الموافق 6 مارس سنة 1997م. "أمر رقم 97 - 09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية". في: <https://bit.ly/3SrrPB9>
- _____ . **الجريدة الرسمية**. العدد 12، أوامر. 27 شوال 1417 هـ. "أمر رقم 97 - 07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات". في: <https://bit.ly/3SjYsYl>
- _____ . **الجريدة الرسمية**. العدد 47، السنة الثالثة والثلاثون، 22 ربيع الأول عام 1417 هـ الموافق 7 غشت سنة 1996م. "مرسوم تنفيذي رقم 96 - 266 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1417 الموافق 3 غشت سنة 1996، يتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي". في: <https://bit.ly/3YQ4sUl>
- _____ . **الجريدة الرسمية**. العدد 70، السنة التاسعة والعشرون، الخميس 4 ربيع الثاني عام 1413 هـ الموافق أول أكتوبر سنة 1992م. "مرسوم تشريعي رقم 92 - 03 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب". في: <https://bit.ly/3Kr44HB>

- Le Sueur, James. *Algeria since 1989: Between Terror and Democracy*. London/ New York: Zed Books, 2010.
- MacQueen, Benjamin. *Political Culture and Conflict Resolution in the Arab World: Lebanon and Algeria*. Australia: Melbourne University Press, 2009.
- Medkdour, Mehdi. "Al Qaïda au Maghreb islamique: Fiche documentaire." Groupe de Recherche et D'information sur la Paix et la Sécurité. *Note d'Analyse*. 25/8/2011. at: <https://bit.ly/3XIJ4io>
- SIPRI. "Military Expenditure by Country, in Constant (2018)." 2020. at: <http://bitly.ws/zNY3>
- Volpi, Frédéric. *Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria*. London/ Sterling, Virginia: Pluto Press, 2003.

<https://bit.ly/3IDGzIT>

- كليمنصو، فرانسوا [وآخرون]. *الجماعات الإسلامية المسلحة*. ترجمة عبد الرحيم حزل. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2003.
- مارتيناز، لويس. *الحرب الأهلية في الجزائر*. ترجمة محمد يحياتن. الجزائر: منشورات مرسى، [د. ت.].
- قدرات الأجهزة الأمنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
- نبيل، دريس. "التدابير والإجراءات الكفيلة بمكافحة الإرهاب: الجزائر نموذجًا". *مجلة البحوث القانونية والسياسية*. العدد 6 (حزيران/ يونيو 2016).
- زرواطي، اليمين. *التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008*. لندن: مطبوعات إي-كتب، 2014.

الأجنبية

- Addi, Lahouari. "Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs." *Le Quotidien d'Oran*. 12-15/10/2003, 13/12/2009. at: <https://bit.ly/3KqSvjo>
- Bariki, Slaheddine. "Algérie chronique intérieure." *Annuaire de l'Afrique du Nord*. vol. XXXV. CNRS Éditions. 1996.
- Boukra, Liess. *Le terrorisme: Définition, histoire, idéologie et passage à l'acte*. Alger: chihab, 2006.
- Cesari, Jocelyne. "Algérie: Chronique intérieur." *Annuaire de l'Afrique du Nord*. vol. XXXI (1992), CNRS Edition. at: <https://bit.ly/3lOZkRz>
- Frank C. Shanty & Santa Barbara (eds.). *Counterterrorism: From the Cold War to the War on Terror*. CA: Praeger, 2012. at: <https://bit.ly/3Kn7cEg>
- Kheira, Becharef & Imekhelaf Rachida. "L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie." *Revue Algérienne d'Economie et gestion*. vol. 15, no. 2 (2021). at: <https://bit.ly/3Es7RjZ>